



الإجماع عند ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) في تفسيره "التحرير والتنوير" جمعاً
ودراسة (من سورة البقرة إلى سورة النساء أنموذج)

أ.د. محمد معروف مطروح

Dr.mohammd7887@gmail.com

م.م مصطفى عادل ولی

mstad16@gmail.com

جامعة العراقية / كلية الآداب



"Consensus According to Ibn Ashur (d. 1393 AH) in His Tafsir 'Al-Tahrir wa Al-Tanwir': Compilation and Study (From Surah Al-Baqarah to Surah An-Nisa as a Model)."

Prof. Dr. Muhammad Maayouf Matroud

Researcher: Mustafa Adel Wali

College of Arts /ALIraqia University



المستخلص

يهدف البحث الى ابراز رأي الإمام الطاهر بن عاشور في (الإجماع) بعد الإجماع مصدراً مهماً من مصادر التشريع، لكنه يضع شروطاً صارمة لتحقيقه ويدعو إلى تجديد فهمه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وهو يرفض الإجماعات المزعومة التي لا تستند إلى أدلة واضحة، ويركز على أهمية الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي. فقد تبعت الفاظ الإجماع التي وردت في تفسيره (اجماع - اجمعوا - اتفق) وقد وضعت نموذجاً من لفظة (أجمع) في هذا البحث من سورة البقرة الى سورة النساء مع ربط هذه اللفظة بآقوال المفسرين المتقدمين وبيان آرائهم في تفاسيرهم والخروج بنتيجة .

الكلمات المفتاحية : الإجماع، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير

Abstract

The research aims to highlight Imam Al-Tahir bin Ashour's perspective on "Ijma" (consensus). Ijma is considered an important source of Islamic legislation, but the Imam sets strict conditions for its realization and calls for renewing its understanding in light of the objectives of Islamic law. He rejects alleged consensuses that lack clear evidence, emphasizing the importance of ijтиhad (independent reasoning) and renewal in Islamic jurisprudence. The study traces the terms related to consensus mentioned in his interpretation (e.g., "Ajma'u," "Agreed") and provides a model focused on the term "Ajma'a" in this research, covering Surah Al-Baqarah to Surah An-Nisa, while connecting this term to the opinions of earlier interpreters and presenting their views in their exegeses, ultimately concluding with key findings.

Keywords: Ijma' (Consensus), Ibn Ashur, Al-Tahrir wa Al-Tanwir

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعله هدىً ورحمةً للمؤمنين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد، النبي الأمي الذي تلقى الوحي وفصله لقومه، وعلى الله وصحابه الذين حملوا مشعل العلم وورثوا الأمة كنوز الفهم والتدبر.

أما بعد.

فإنَّ تفسير القرآن الكريم يُمثِّل قمةَ الاجتهاد العلمي في التراث الإسلامي، حيث يجتمع فيه الفقيه مع اللغوي، والمحدث مع الأصولي، والمفكِّر مع المصلح الاجتماعي. ومن بين التفاسير التي جمعت هذه الأبعاد بامتياز تفسير *التحرير والتبيير* للإمام الطاهر ابن عاشور(ت. ١٣٩٣هـ)، الذي يُعدُّ عالماً فارقاً في تاريخ التفسير الحديث، لما امتاز به من عمقٍ في التحليل، وشموليةٍ في الرؤية، وربطٍ بين النصِّ القرآني ومقاصد الشريعة. فإذا كان *الإجماع* أحد الأدلة الشرعية التي اعتمدتها المفسرون في استبطاط المعاني، فإنَّ ابن عاشور تعامل معه بمنهجيةٍ فريدةٍ، تجمع بين التمسك بالأصول التاريخية الإسلامية والافتتاح على الأسئلة العصرية. لا شك أن معرفة الإجماع في كل علم من العلوم مطلب هام وأمر ضروري يحتاجه طالب العلم ليسلم في اجتهاده من مفارقة الإجماع، ومخالفة الاتفاق، ولكي يريح نفسه من عناء البحث في المسائل المجمع عليها، ويصرف كامل جهده في البحث والتحقيق في مسائل الخلاف. والإجماع أصل من أصول الشريعة، وهو في الوقت ذاته ظاهرة واضحة في كتب التفسير، اختلفت مشارب المفسرين حيالها اختلافاً بيناً تبعاً للاختلاف العقدي في بعض الأحيان، أو تبعاً لمنهجية المفسر ودقته في تحرير المسائل وذكر الدلائل. ولشدة عناية المفسرين بالإجماع فإنهم قلَّ أن يطلغوا

على إجماع في مصدر من المصادر التي يعتمدونها في تفاسيرهم إلا ويقوم المفسر بنقل ذلك للإجماع للاستدلال به؛ لعلمه بعظم هذا الأصل، وقوته حجتة. وبما إن القول بالإجماع، ونقوله، وحکایته يدخله الاجتهاد، فيحتمل الصحة والخطأ، والموافقة والمخالفة، رغبت في أن تكون دراستي للإجماعات التفسيرية المحكية عند أحد أعلام التفسير، للقرن الرابع عشر لا وهو: الإمام الطاهر ابن عاشور ت (١٣٩٣هـ) وذلك في تفسيره (التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»). وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في البحث. المبحث الأول التعريف بالإمام الطاهر بن عاشور، المبحث الثاني التعريف بالإجماع وانواعه ولفظه، المبحث الثالث الدراسة التطبيقية لفظة (اجماع) من سورة البقرة إلى سورة النساء، ثم ختم البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج. أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن عاشور .

المطلب الأول: الحياة الشخصية والعلمية للإمام ابن عاشور .

المطلب الثاني: التعريف بكتاب التحرير والتتوير ونسبته إلى مؤلفه ومنهجه العام.

المبحث الثاني: وجاء ليعرف بالإجماع وما يتعلّق فيه وفيه ثلاثة مطالب.

- المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً ومكانة الإجماع ومرتبته .

- المطلب الثاني: حجية الإجماع . أنواع الإجماع من النطق وعدمه ولفاظ الإجماع.

- المطلب الثالث: نظرية ورأي ابن عاشور عن الإجماع .

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لبعض النماذج التي وردت في صيغ الإجماع المختلفة.

المبحث الأول: التعريف بالامام ابن عاشور .

المطلب الأول: الحياة الشخصية والعلمية للإمام ابن عاشور .

اسمه: محمد الطاهر الثاني بن الشيخ محمد بن محمد الطاهر الأول بن محمد

الشاذلي بن عبد القادر محمد بن عاشور الشريف.^(١)

لقبه: العلامة الإمام الشيخ محمد

نسبه: التونسي .

شهرته: ابن عاشور

ولادته: ولد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بقصر جده لأمه الوزير الشيخ محمد

العزيز بو عتور ، بالمرسى^(٢) ضاحية من ضواحي العاصمة التونسية في جمادى

الأولى سنة (١٢٩٦ هـ) الموافق لشهر سبتمبر (١٨٧٩ م) .^(٣)

نشاته: نشأ الشيخ في بيئة علمية؛ فجده لأبيه عالم وهو قاضي قضاة الحاضرة

التونسية، وجده لأمه الشيخ محمد العزيز بو عتور عالم أيضاً، تولى الوزارة.

اسرته: والأسرة من أفضل أسر العاصمة، ومن ذوي اليسار لها مكتبات علمية

كالمكتبة العاشورية وغيرها تشمل على مخطوطات نادرة في الأدب والدين والقانون،

في هذا الوسط العلمي السياسي والإصلاحي شبّ مترجمنا حفظ القرآن الكريم حفظاً

متقناً منذ صغر سنّه، وحفظ المتنون العلمية كسائر أبناء عصره من التلاميذ، ثم تعلم

ما تيسر له من اللغة الفرنسية.^(٤)

وفاته: توفي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عن أربع وتسعين سنة في ضاحية

المرسى قرب تونس العاصمة، يوم الأحد (١٣) رجب (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م)، ووري

الثرى رحمة الله بمقدمة الزلاج من مدينة تونس،^(٥) وبموته ودعت تونس أبرز شخصية

علمية عرفتها في القرن الرابع عشر الهجري.

بداية طلبه للعلم: التحق الشيخ محمد الطاهر ابن عاشر بجامع الزيتونة في سنة ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م) وثابر على

تعليمه به حتى أحرز شهادة التطويق^(٦) سنة (١٣١٧هـ ١٨٩٩م) وسمى عدلاً مبرزاً، وابتداءً من سنة (١٩٠٠م) إلى سنة (١٩٣٢م). ثم أكمل دراسته العليا وبعد حصوله على شهادة التطويق عاد إلى حضور دروس شيخه محمد النحلي. قرأ عليه الوسطى في العقيدة، وكتاب المحلى على جمع الجوامع في أصول الفقه، والمطوق في البلاغة، والأشموني في النحو. كان ذلك سنة ١٣١٨ بتقييد الشيخ. كما حضر صحبة صديقه الشيخ محمد الخضر حسين درس الأستاذ الشيخ عمر ابن الشيخ في تفسير البيضاوي، ودرس الأستاذ الشيخ محمد النجار لكتاب المواقف، ودرس الشيخ سالم لكتابي البخاري والموطأ بشرحهما. ومما لاحظه الشيخ الخضر حسين في زميله شدة حرصه على العلم ودقّة نظره، متجلبين في ملاحظاته وبحوثه. وقد سجل صاحب الدفتر بخطه في صفحة ٤١ من دفتره أنه أفاد من شيخه الإمام سالم بوحاجب أدباً وعلماً، قائلاً: قرأت صحيح الإمام البخاري، رحمه الله ورضي عنه، على شيخنا وشيخ مشايخنا العلامة النحير سيدى سالم بوحاجب المفتى المالكي بشرح شهاب الدين القسطلاني رحمه الله، قراءة تحقيق بجامع الزيتونة، وقرأت عليه من الموطأ (أجزاء) بشرح الشيخ الزرقاني قراءة تحقيق.^(٧)

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: فمما نعته به صديقه الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر قوله: "ولالأستاذ فصاحة منطق، وبراعة بيان. ويضيف إلى غزارة العلم وقوّة النظر، صفاء الذوق، وسعة الاطلاع في آداب اللغة. كنت أرى فيه لساناً لهجته الصدق، وسريرة نقية من كل خاطر سيئ، وهمة طمّاحة إلى المعالي، وجداً في العمل لا يمسه كلل، ومحافظة على واجبات الدين وأدابه

وبالإجمال ليس إعجابي بوضاءة أخلاقه وسماحة آدابه بأقل من إعجابي بعقريته في العلم.^(٨) ونكره العلامة الشيخ العالم اللغوي الأديب محمد البشير الإبراهيمي قائلاً: "علم من الأعلام الذين يعدهم التاريخ الحاضر من ذخائره. فهو إمام متجر في العلوم الإسلامية، مستقل في الاستدلال، واسع الثراء من كنوزها، فسيح الذرع بتحمّلها، نافذ البصيرة في مقولها، وافر الاطلاع على المنقول منها. أقرأ وأفاد، وتخرجت عليه طبقات ممتازة في التحقيق العلمي. وهذه لمحات دالة في الجملة على منزلته العلمية.

مذهب الفقهي والعقائدي:

كان الشيخ الطاهر ابن عاشور فقيهاً بارزاً حيث يعد من العلماء المجددين الذين يأنفون التقليد والتعصب لآراء الشيوخ، وكان يرى أن ارتها المسلمين لهذه النظرة الجامدة المقلدة سيصيبهم بالتكلس، وسيقطع إعمال العقل لإيجاد الحلول لقضاياهم التي تجذر في حياتهم. وكان يعني بالدليل، ويقيم حجته بما ورد من النصوص أو ما يسوغ من رأي وقياس، وإن كان لم يغفل آراء العلماء وأقوالهم بل وضعها في منزلتها التي تستحقها. وقد ركز على المذهب المالكي، وهذا أمر طبيعي، فقد عاش في بيئه يعتقد معظم أهلها المذهب المالكي، يقول في مقدمة كتابه (آراء اجتهادية): "ولما نشأت النشأة الدينية اتبعت مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس، وتلقيت علوم الشريعة في سنة (١٣٠٩هـ) وتركت بها وحذفتها، ثم درست أصول الفقه، وزاولت كتب السنة، وتوسعت في علم الخلاف بين العلماء، وأقرأت كتاباً جمة من الفقه والأصول والحديث، وجالست العلماء وجادلتهم، وذاكرت وجادلت"، ثم استطرد في بيان المذاهب والترجيح بينها، وأخبر بأن باب الاجتهاد مفتوح، ولا يجوز للعالم التبعد بالنقلية، بل لا بد من النظر في الراجح والمرجوح، والأخذ بالصواب وال الصحيح .^(٩)

ومما يُمدح به أنه لم يكن متعصباً لمذهب، بل كان أحياناً يرجح مذهبًا مختلفاً لمذهب الإمام مالك، ومن ذلك ترجيحه مذهب الإمام أبي حنيفة في طهارة جلد الميتة بالدبغ ما عدا الخنزير؛ لأنَّه محرم العين، قال: وقول أبي حنيفة أرجح للحديث الصحيح، ثم ذكره .^(١٠) وتعليقاته وكتاباته في الفقه تشهد بطول باعه وغزاره علمه في هذا الفن، ويظهر هذا في كونه أول من أفرد موضوع المقاصد في كتاب مستقل حيث ألف كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية) ودعا فيه إلى مراعاة مدى تحقيق القول الذي يذهب إليه الفقيه لمقاصد الشريعة. تأهل للفتيا وعمره ثلات وعشرون سنة، ونجح في مناظرة التدريس من الطبقة الأولى في الجامع الأعظم عام (١٣٢٣هـ - ١٩٥١م)، وأصبح مفتياً متطوعاً منذ ذلك الحين، إلى أن عين مفتياً رسمياً سنة (١٣٤١هـ-١٩٢٣م)، فدرج في هذا المنصب، حتى أصبح كبير أهل الشورى من المالكية سنة (١٣٤٥هـ/١٩٢٧م)، وهو أعلى منصب علمي في المذهب المالكي في ذلك الوقت، وفي سنة (١٣٥١هـ / ١٩٣٢م)، أطلق عليه لقب شيخ الإسلام المالكي، وله كتاب مخطوط بعنوان الفتاوي.^(١١)

منهجه في العقيدة: لم يفرد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور العقيدة الإسلامية بموقف يتناولها فيه بالشرح والتحليل والبيان وإنما تُعرف آراؤه العقدية من خلال تفسيره "التحرير والتتوير". لقد سار ابن عاشور في الجملة على منهج السلف الصالح في أبواب العقيدة عدا آيات الصفات؛ فهو يسير فيها على وفق منهج الأشاعرة، وذلك يعود إلى دراسته من كتب الأشاعرة مثل: الوسطى^(١٢)، والعقائد النسفية^(١٣)، والمواقف^(١٤)، وإن كان يخالفها ويقترب من منهج السلف أحياناً. وإذا تعرَّض لتأويل آية جاء بأقوال السلف، وربما انتصر لهم، وإذا خالفهم في تأويل صفة أنتى عليهم، واعتذر لهم دون تعنيف أو تسفيه. وأحياناً يكون له في الصفة الواحدة قول يسير فيه

على منهج أهل التأويل، وفي موضع آخر يوافق فيه السلف. ففي مسألة الرؤية نراه على سبيل المثال - يؤولها، في بعض المواضع، وفي سورة المطففين عند قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنِ رَبِّهِمْ يَوْمَيْدِ لَمَحْجُوْنَ﴾^(١٥). نجده يثبت الرؤية^(١٦) حيث يقول: "فَأَمَا الإِلَهَانَةُ فَحَجَبُهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ، وَالْحَجْبُ هُوَ السِّرُّ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْحُضُورِ لَدِيِ الْمَلَكِ وَلَدِيِ سِيدِ الْقَوْمِ، وَكَلَّا الْمَعْنَيِّينَ مَرَادُهُمْ هُنَّ لِأَنَّ الْمَكْذُوبِينَ بِيَوْمِ الدِّينِ لَا يَرَوْنَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَرَاهُ أَهْلُ الْإِيمَانِ". ويوضح هذا المعنى قوله في حكاية الأبرار قال تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَابِكِ يَنْظُرُونَ﴾^(١٧)، أما بقية أبواب العقيدة فإنها تتناول إثبات الوحدانية، أو الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، وحكم مرتكب الكبيرة، ومسألة الشفاعة، وسائل الحكمة والتعليل، وفي باب الصحابة وغير ذلك من أبواب العقيدة فهو يسير فيها على وفق منهج السلف. بل إنه يرد على المخالفين في ذلك؛ حيث يناقش المعتزلة^(١٩)، والخوارج^(٢٠) في مسألة مرتكب الكبيرة، ويفند رأيهم،^(٢١) كما يُخْطئُ الفلاسفة ويرد عليهم في عدد من المسائل كقولهم: بعلم الله بالكليات دون الجزئيات.^(٢٢) وتراء يُخْطئُ الباطنية وغيرهم في كثير من مخالفاتهم العقدية. وعلى الرغم من أن ابن عاشور قد نشأ في جو يسود فيه المذهب الأشعري إلا أنه لم يكن يتخرج من توجيه النقد لما آلت إليه المذهب الأشعري.^(٢٣) فتجده يخالف الأشاعرة في عدد من المسائل في باب القدر وغيرها كما أنه يذكر البدع لحدثة، والأباطيل والخرافات كالطيرة،^(٢٤).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب التحرير والتنوير ومنهجه العام.
التعريف بالتحرير والتنوير.

يعتبر كتاب التحرير والتنوير من أشهر كتب التفسير في العصر الحديث، يقع في ثلاثة جزءاً طبع في دار الكتب الشرقية، وفي الدار التونسية للنشر ، والطبعة التي بين يدي نفع في خمسة عشر جزءاً لدار سحنون للنشر والتوزيع في تونس. عقد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور العزم على تفسير كتاب الله بعد أن راودته الفكرة مرات ومرات، وفي كل مرة يثني عزمه عن ذلك خوفاً أن يعتريه من هذا الطريق ما يعتري بعض من يقدم على تفسير كتاب الله من خروج عن المراد الحقيقي للفظ. يقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في هذا الصدد: "كنت على كلفي بذلك أتجهم التقحّم على هذا المجال. ما عسى أن يعرض له المرء نفسه من متاعب تنوء بالقوّة، أو فلتات سهام الفهم وإن بلغ ساعد الذهن الفتّوّة".^(٢٥) كما كان يتحمّل من نفسه ثبات عزمه على تفسير القرآن قبل أن يبدأ فيه، فلم تكن فكرة تفسيره للقرآن الكريم مجرد إرادة عابرة أو فكرة خاطفة أو فراغ أو ترف فكري أو أدبي. فقد راودته هذه الأمانة منذ بعيد كما يقول وهو لم يتجاوز الـ (٣٠) سنة، ولكنه انشغل عن مشروعه هذا بإسناده خطة القضاء في (٢٦) رمضان (١٣٣١ هـ). ومن تصميمه على الفكرة - فكرة التفسير - عقد العزم على تحقيق أمنيته بمجرد تفرغه بنقله إلى خطة الفتيا في (٢٦) رجب (١٣٤١ هـ)، إذ يقول: "هنا لك عدت العزم على ما كنت أضمرته، واستعنت بالله تعالى واستخرته، وعلمت أن ما يهُؤُلُ من توقع كلّ أو غلط، لا ينبغي أن يحول بيني وبين نسيج هذا النمط، إذا بذلت الوسع من الاجتهد، وتوكّيت طرق الصواب والسداد. أقدمت على هذا المهم إقدام الشجاع، على وادي السباع".^(٢٧)

منهجه العام في الكتاب

وَتَقْسِيرُ التَّحْرِيرِ وَالتَّوْيِيرِ يَعْتَبِرُ فِي الْجُمْلَةِ تَقْسِيرًا بِلَاغِيَا بَيَانًا لِغُوَيَا عَقْلَانِيَا لَا يَعْفُلُ
الْمَأْنُورُ وَيَهْتَمُ بِالْقُرَاءَاتِ. وَطَرِيقَةُ مُؤْلِفِهِ فِيهِ أَنْ يَذَكُرَ مُقْطَعًا مِنَ السُّورَةِ ثُمَّ يَشْرُعُ فِيهِ
تَقْسِيرَهِ مُبْتَدِئًا بِذِكْرِ الْمُنَاسِبَةِ ثُمَّ لِغُوَيَاتِ الْمُقْطَعِ ثُمَّ النَّقْسِيرِ الإِجمَالِيِّ وَيَتَعَرَّضُ فِيهِ
لِلْقُرَاءَاتِ وَالْفَقَهِيَاتِ وَغَيْرَهَا. صَدَرَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ تَقْسِيرَهِ بِمُقْدَمَاتِ
فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ، اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْمُقْدَمَاتِ عَلَى كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُفَسِّرُ، حَتَّى لَا
يَضُلَّ وَلَا يَزُلَّ عَنِ الْمَنْهَجِ السَّلِيمِ عَنْ تَقْسِيرِهِ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَجَعَلَ الْمُقْدَمَاتِ
قَسْمًا مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّحْرِيرِ، فَسَرَّ فِيهِ عَدْدًا مِنَ الْقَضَايَا الْهَامَةِ، وَهِيَ:
الأُولَى: فِي التَّقْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمَعْنَى كُلِّ مِنْهُمَا.

- الثَّانِيَةُ: فِي اسْتِمْدَادِ عِلْمِ التَّقْسِيرِ، وَيَرِيدُ بِهِ الْعِلُومَ الَّتِي يَسْتَمِدُ مِنْهَا عِلْمُ التَّقْسِيرِ.
الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ مَوْقِفِهِ مِنَ التَّقْسِيرِ بِالرَّأْيِ، وَعَدْمِ الْاِقْتَصَارِ عَلَى التَّقْسِيرِ بِالْمَأْنُورِ.
الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ الَّتِي يَجُبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ أَنْ يَبْرُزَهَا فِي تَقْسِيرِهِ.
الخَامِسَةُ: فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ وَبَيَانِ أَهْمَيْتِهَا فِي التَّقْسِيرِ.
السَّادِسَةُ: الْقُرَاءَاتُ وَبَيَانِ عَلَاقَتِهَا بِالتَّقْسِيرِ.
السَّابِعَةُ: قَصْصَ الْقُرْآنِ وَبَيَانِ فَوَائِدِهَا، وَفَوَائِدِ تَكْرَارِهَا.
الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ اسْمِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِهِ وَسُورَهِ وَتَرتِيبِهَا وَأَسْمَائِهَا، وَعَدْدِ الْأَيِّ وَوَقْوفِ
الْقُرْآنِ.
التَّاسِعَةُ: فِي أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي تَتَحَمِلُهَا جَمْلَةُ الْقُرْآنِ تَعْتَبِرُ مَرَادَةً بِهَا، وَإِنْ كَثُرَتْ.
العَاشرَةُ: فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَوَجْوهِ الإِعْجَازِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَمُبْتَكَراتِ الْقُرْآنِ،
وَعَادَاتِهِ .
منهجه في إيراد المعلومات:

١. يذكر أولاً اسم السورة معتمداً في ذلك على ما ورد في السنة عن النبي ﷺ أو عن الصحابة رضي الله عنهم، وما هو مكتوب في المصاحف القديمة، أو بطريق الاستنباط فمثلاً عند تفسيره لسورة الحجر قال في افتتاحه للسورة: سُمِّيت هذه السورة سورة الحجر، ولا يعرف لها اسم غيره. وجده التسمية أن اسم الحجر لم يذكر في غيرها، والحجر اسم البلاد المعروفة وهو حجر ثمود.^(٢٩)
٢. وبعد أن يعرض لتسمية السورة، ينتقل إلى الحديث عن السورة مكية أو مدنية ، ذاكراً الخلاف ومرجحاً ما يختاره، مبينا تاريخ النزول وعدادها بين سور القرآن الكريم المكية والمدنية على روایة جابر بن زيد عن ابن عباس ﷺ، ومثال ذلك عند تفسيره لسورة الإخلاص وبعد أن ذكر وجه تسمية السورة قال: " وهي مكية في قول الجمهور ، وقال قتادة والضحاك والسدي وأبو العالية والقرظي: هي مدنية، ونسب كلا القولين إلى ابن عباس. ومنشأ هذا الخلاف الاختلاف في سبب نزولها فروي الترمذى عن أبي بن كعب، وروى العطار عن ابن مسعود، وأبو يعلى عن جابر بن عبد الله "أن قريشاً قالوا للنبي ﷺ: انسب لنا ربك " فنزلت قل هو الله أحد إلى آخرها " ف تكون مكية^(٣٠) ، روى أبو صالح عن ابن عباس: " إن عامر بن الطفيلي وأربد بن ربيعة (أخًا لبيد) أتيا النبي ﷺ فقال عامر: إلام تدعونا؟ قال: إلى الله، قال صفه لنا أمن ذهب هو، أم من فضة، أم من حديد، أم من خشب؟ فنزلت هذه السورة، ف تكون مدنية لأنهما ما أتياه إلا بعد الهجرة. وقال الواحدى: إن أحبار اليهود (منهم حبي بن أخطب وكعب بن الأشرف) قالوا للنبي ﷺ: صف لنا ربك لعلنا نؤمن بك، فنزلت". وال الصحيح أنها مكية، فإنها جمعت أصل التوحيد وهو الأكثر فيما نزل من القرآن بمكة، ولعل تأويل من قال: إنها نزلت حينما سأله عامر بن الطفيلي وأربد، أو حينما سأله أحبار اليهود: أن النبي ﷺ قرأ عليهم هذه السورة، فظنها الراوي من الأنصار

نزلت ساءئن أو لم يضبط الرواة عنهم تمام الضبط .. وعدت السورة الثانية والعشرون

في عداد نزول السور نزلت بعد سورة الناس قبل سورة النجم .^(٣١)

٣. ثم يعرض المعلومات التفصيلية لآيات، وهو حين يفسرها يحرص على تفسير كل مجموعة آيات ذات موضوع واحد تحت مقطع واحد، إلا إن هذا لا يتيسر له نظراً لطول بعض الآيات، فتجده أحياناً يفسر السورة آية آية، وأحياناً الآية جملة، وأحياناً كل مجموعة آيات يفسرها معاً.

٤. حرص على توضيح المشكل والغريب في المتن، ومثاله: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُؤُبِ﴾^(٣٢) قال: "وما مسنا من لغوب" بما

أصابنا من تعب. ولللغوب: الإعياء من الجري والعمل الشديد.^(٣٣)

٥. كما تعرض لتخريج الأحاديث والآثار، ومثاله ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْهَا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرَّاً وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣٤) قال ابن عاشور تعليقاً على قوله: (الحمد لله): "ولما كان الحمد

مظهراً من مظاهر الشكر في مظهر النطق جعل كنایة عن الشكر هنا، إذ كان الكلام على إخلال المشركين بواجب الشكر إذ أثروا على الأصنام وتركوا الثناء على الله، وفي الحديث «الحمد رأس الشكر». قال في الحاشية مخرجاً للحديث: رواه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر مرفوعاً وفي سنته انقطاع، وروى الديلمي ما يؤيد معنى هذا الحديث من حديث أنس بن مالك مرفوعاً.^(٣٥)

٦. اعترى بترجمة الأعلام وضبطها يذكر ذلك في الحاشية، ومثال ذلك ما ذكره عند تفسيره لسورة الفاتحة قال: " وأما تسميتها السبع المثاني فهي تسمية ثبتت بالسنة، ففي صحيح البخاري عن أبي سعيد بن المعلى: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَ إِلَيْهِ " ^(٣٦) ، قال ابن عاثور معرفاً بأبي سعيد بن المعلى في الحاشية: " هُوَ الْحَارِثُ بْنُ نُفَيْعٍ (مَصْغَرًا) الزُّرْقَىيُّ " - بضم ففتح - الأنباري ت سنة ٧٤٥هـ ^(٣٧).

٧. وقد حرص كذلك على التعريف بالأماكن والقبائل، أحياناً في المتن، وأحياناً في الحاشية، ومثال ذلك ما جاء عنه في تفسير قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ الْمَصَرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ الْمُصَرَّى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتَّلُونَ الْكِتَابَ ﴾ ^(٣٨) حيث ذكر مجيء وفد نصارى نجران للرسول ﷺ علق في الحاشية: " نجران بفتح النون وسكون الجيم، قبيلة من عرب اليمن، كانوا ينزلون قرية كبيرة تسمى نجران بين اليمن واليمامة وهم على دين النصرانية ولهم الكعبة اليمنية المشهورة وهي كنيستهم التي ذكرها الأعشى في شعره وقد وفد منهم على النبي ﷺ في ستين رجلاً منهم اثنا عشر نقيباً " ^(٣٩).

٨. كما حرص على توثيق الأشعار وإكمالها، وبيان معناها، ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قال تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِّي نَفْسٌ عَنْ تَفْسِيرِ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴾ ^(٤٠) ، قال: " مراد منه أنه لا عدل فيقبل، ولا شفاعة شفيع يجدونه فتقيل شفاعته؛ لأندفع الفداء متذر وتوسط الشفيع لمثلهم ممنوع إذ لا يشفع الشفيع إلا لمن أذن له ، قال ابن عرفة^(٤١): فيكون نفي نفع

الشفاعة هنا من باب قوله: على لا حب يهتدى بمنارة .. قال معلقاً في الحاشية: "قائله أمرؤ القيس، وقبله:

إني زعيم إن رجعت مملكاً ... بسير ترى منه الفرانق أزدرا
على لا حب إلخ ... إذا سافه العوذ الديافي جرجرا^(٤٢)

الفرانق: بضم الفاء وكسر النون هو الذي يدل صاحب البريد. وأزدرا أفعل تقضيل
لغة في أصدرا قرئ بها قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ الْمَّأْسُ أَشْتَاتَا لَّيْرَقًا أَعْنَاهُمْ﴾^(٤٣)
واللاحب: الطريق الواسع. والمنار: العلامة. وسافه: شده. والديافي: منسوب إلى
دياف - بكسر الدال - قرية تنسب لها كرام الإبل، وجرجرا أي صوت ".^(٤٤)

٩. أحال على موضع أخرى في تفسيره، ومن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾^(٤٥)
قال: "جعل افتراءهم الكذب _ لشدة تحقق وقوعه _ كأنه أمر مرئي ينظره الناس
بأعينهم، وإنما هو مما يسمع ويعقل، وكلمة: "وكفى به إثماً مبيناً" نهاية في بلوغه
غاية الإثم كما يؤذن به تركيب (كفى به كذا)، وقد تقدم القول في (كفى) عند قوله
آنفاً: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينَ الْحُقْقِ لِيُظَهِّرُهُ عَلَى الْأَلِّينِ كُلِّهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^{(٤٦) . (٤٧)} كما يحيل إلى كتب أخرى، ومن ذلك قوله عند

تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكِّرُ﴾^(٤٨): "وهذا النهي يفيد تعميم كل استكثار
كيفما كان ما يعطيه من الكثرة، وللأسبابين من المفسرين تفسيرات لمعنى ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكِّرُ﴾ ليس شيء منها مناسب، وقد أنهاها القرطبي إلى أحد عشر ".^{(٤٩) . (٥٠)}

المبحث الثاني

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً ومكانة الإجماع ومرتبته .

المطلب الثاني: حجية الإجماع . أنواع الإجماع من النطق وعدمه والفاظ الإجماع

المطلب الثالث: نظرة ورأي ابن عاشور عن الإجماع

المبحث الأول: تعريف الإجماع ومكانة الإجماع بين مصادر التشريع الإسلامي
الإجماع لغةً: من أجمع الأمر إذا عزم عليه، ويقال أيضاً: أجمع أمرك، ولا تدعه

منتشرًا .^(٥١) قال تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا أَمْرًا كُمْ وَشُرَكَاءَهُمْ ﴾^(٥٢). قال ابن منظور: "جمع أمره، وأجمعه، وأجمع عليه؛ عزم عليه، كأنه جمع نفسه له، والأمر مجمع، ويقال أيضاً: أجمع أمرك ولا تدعه منتشرًا".^(٥٣) وقال الفيروز آبادي في "القاموس": "الإجماع: الاتفاق، وجعل الأمر جمياً بعد تفرقه".^(٥٤) وقال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": "جمع، الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضامن الشيء،
يقال: جمعت الشيء جمماً".^(٥٥) فإذا تضامنت أقوال العلماء على رأي واحد في المسألة، فقد أجمعوا عليه. الإجماع يقال: في أقوام متقاربة اجتمعوا، وأجمعوا كذا، وأكثر ما يقال فيما يكون جمماً يتوصلاً إليه بالفكر، ويقال: أجمع المسلمين على كذا: اجتمعت آراؤهم عليه".^(٥٦) فيحصل لنا أن كلمة (أجمع) تطلق على معنيين:
الأول: العزم على الشيء . ولعل مناسبة هذا المعنى للمعنى الاصطلاحي؛ أن العلماء عندما اجتمعوا على قول واحد في المسألة، كأنهم عزموا وصمموا على هذا القول في المسألة، مما جعلهم يقولون بقول واحد غير مختلفين فيه. والثاني: الاتفاق والاجماع . وهذا المعنى هو الأقرب ليتناسب مع المعنى الاصطلاحي للإجماع، فإذا اتفق العلماء على القول برأيٍ في المسألة واجتمعوا عليه؛ فإنهم قد أجمعوا على القول بهذا الرأي .

تعريف الإجماع اصطلاحاً

وأما تعريف الإجماع اصطلاحاً: فقد اختلفت تعريفات العلماء في ذلك، أذكر بعضها:

١. عرفه القاضي أبو يعلى بأنه: "عبارة عن تثبت الحجة بقوله".^(٥٧)
٢. عرفه الآمدي بأنه: "اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الواقع".^(٥٨)
٣. عرفه ابن السبكي بأنه: "اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي ﷺ في عصر على أي أمرٍ كان".^(٥٩)

التعريف المختار: فهو اتفاق مجتهدي العصر من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمرٍ من أمور الدين. وهذا التعريف هو أسلم التعريفات الأصولية من الاعتراضات، وهو مأخوذ من تعريف الإمام ابن السبكي رحمة الله في "جمع الجواب" إلا أنه أضيف إليه تقييد الأمر المجمع عليه بالدين، وبهذا يكون سالماً من الاعتراضات الواردة عليه.^(٦٠)

مكانة الإجماع بين مصادر التشريع الإسلامي

مكانة الإجماع: الإجماع هو الأصل الثالث من الأصول التي تستمد منها الشريعة الأحكام، وينذكر علماء الأصول بعد الحديث عن الأصولين الأولين (الكتاب والسنّة)، فهو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي. بل عند تعارض الأدلة النصية من الكتاب والسنّة مع الإجماع؛ فقال بعض العلماء بتقديم الإجماع عليهما،^(٦١) وذلك لعدم احتمال النسخ في إجماع العلماء واتفاقهم في تلك المسألة على رأي موحد، كما هو محتمل في النصوص.^(٦٢) لأن الإجماع مستند في الحقيقة إلى نصوص شرعية، سواء علمناها وتوصلنا إليها من خلال المصادر المتوفرة، أم لم

نتمكن من الوصول إليها، كما هو الراجح في هذه المسألة. يقول ابن النجار الفتوحي الحنبلي رحمه الله:(٦٣) "ولأن الإجماع معصوم عن مخالفته دليلاً شرعاً لا معارض له، ولا مزيل عن دلالته، فيتعين إذا وجدناه خالفاً شيئاً أن ذلك إما غير صحيح إن أمكن ذلك، أو أنه مؤول، أو نسخ بناسخ؛ لأن إجماعهم حق، فالإجماع دليل على النسخ لا رافع للحكم".(٦٤) ويقول أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رحمه الله:(٦٥) "فحكمه - أي الإجماع - : أن يُصار إليه ويُعمل به، ولا يجوز تركه بحال؛ إذ لا يتسلط على حكمه بعد ثبوته نسخ؛ لأنه لا طريق إلى النسخ بعد انقطاع الوحي، ولا نص يعارضه، ولا لنا إجماع يعارضه، بخلاف ما قلنا في النص الذي يعارضه نص آخر؛ لاجتماع نصين في زمن واحد؛ لأن النصين يصدران عن عصر يجتمع فيه النصان، وهو عصر النبوة، والإجماع لا يتحقق في عصر النبوة، والنص لا يبقى لنا مجدداً في زمن الإجماع، فلذلك لم يتصور معارضته بنص ولا إجماع، وامتناع إجماعين في عصر واحد، ولأن الأمة معصومة في اتفاقها عن أن تُجمع على حكم ثبت فيه نص عن الله سبحانه أو عن رسوله بخلاف اتفاقهم".(٦٦) فالإجماع ليس دليلاً منفرداً عن الأصلين الأوليين، بل هو تابع لهما من حيث كونه لا يقع إلا وله مستند شرعي علمناه أم لم نعلمه. فإذا وقع، دل ذلك على وجود الدليل الشرعي، وأن ذلك النص صحيح، غير مؤول ولا منسوخ، بخلاف النصوص الشرعية؛ فقد تكون محتملة التأويل، أو النسخ. وقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٦٧) القول الذي يقول بأن النظر أولاً إلى الإجماع، ثم النصوص، وبين أن طريقة السلف هي النظر أولاً في كتاب الله تعالى، ثم في سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، ثم في الإجماع.(٦٨) ثم نقل عن بعض المتأخرین قولهم: "يبدأ المجتهد بأن ينظر أولاً في الإجماع، فإن

ووجهه؛ لم يلقيت إلى غيره، وإن وجد نصّا خالقه؛ اعتقد أنه منسوخ بنص لم يبلغه،
وقال بعضهم: الإجماع نسخه! والصواب طريقة السلف." (٧٩)

المطلب الثاني: أنواع الإجماع من النطق وعدمه والفاظ الإجماع.

القسم الأول: إجماع الأمة وهو الإجماع المطلق، والمقصود منه هو أن علماء الأمة أجمعوا على رأي موحد في مسألة ما، دون التقيد بطبيقة معينة؛ أو بلد معين؛ أو زمن معين. وعلماء الأمة عبارة تشمل الصحابة والتابعين ومن أتى بعدهم من علماء وفقهاء الأمة رحمهم الله تعالى. (٨٠) ومما ينبغي التتبّيه عليه؛ أن علماء الأمة رحمهم الله تعالى لم يختلفوا إجمالاً في إمكان وقوع الإجماع وتصور ذلك ولا يمتنع العلم بتحقق وقوع إجماع العلماء رحمهم الله تعالى عقلاً ولا عادةً، خلافاً لما فهم من كلام الإمام الشافعي، والإمام أحمد رحمهم الله تعالى، وهناك شواهد فقهية دالة على مخالفتهما لما فهم منها، سيأتي بعضها في ثايا البحث بالنسبة للإمام الشافعي. ففي كلام الإمام الشافعي رحمه الله ما تُوهم أنه ينفي إمكان وقوع الإجماع، وهو ليس كذلك، فالذي يدل عليه سياق كلامه في مناظر له، تحدث فيها عن نقل الإجماع، هو أنه يتشدد في النقل، وأن الإجماع الذي هو حجة شرعية لا يحصل إلا في المسائل التي يعرفها العامة من المسلمين، التي هي من الأصول المعلومة من الدين بالضرورة، وأما ما سوى ذلك مما يدور بين الخاصة من أهل العلم؛ فإنه ليس فيه إلا عدم العلم بالمخالف، وهو ليس إجمالاً عنده، والله تعالى أعلم. وسانقل بعض كلامه لأهميته، فقد قال رحمه الله: "نعم، نحمد الله كثيراً في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت: أجمع الناس؛ لم تجد حولك أحداً يعرف شيئاً يقول لك: ليس هذا بإجماع، فهذه الطريقة التي يصدق بها من ادعى الإجماع

فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه، ودون الأصول غيرها، فأما ما ادعى من الإجماع، حيث قد أدركت التفرق في دهرك، وتحكي عن أهل كل قرن؛ فانظره أيجوز أن يكون هذا إجماعاً.^(١) أما الإمام أحمد فقد روى عنه أنه قال: "من ادعى الإجماع فهو كاذب"،^(٢) ولذلك فهم من هذه العبارة أنه ينكر إمكان وقوع الإجماع والعلم به، وقد أجاب عنها أهل العلم.^(٣) يقول الإمام أحمد راجحاً على مدح الإجماع في إحدى المسائل: "هذا كذب، ما علمه أن الناس مجتمعون، ولكن يقول: لا أعلم فيه اختلافاً، فهو أحسن من قوله: إجماع الناس".^(٤) وعلق عليه القاضي بقوله: "قال هذا على طريق الورع، نحو أن يكون هناك خلاف لم يبلغه، أو قال هذا في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف".^(٥) وكلامه السابق فيه إشارة على أنه يقول بوقوع الإجماع؛ إلا أنه يتشدد فيه ورعاً، ويؤكد ذلك ورود استخدامه لعبارة الإجماع في مسائل فرعية.^(٦) يقول ابن القيم عن أصول الفتوى لدى الإمام أحمد: "ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً، ولا رأياً، ولا قياساً، ولا قول صاحب، ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً، ويقدمونه على الحديث الصحيح، وقد كذب الإمام أحمد من ادعى هذا الإجماع، ولم يسع تقديمها على الحديث الثابت، وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له إجماع، ولفظه: "ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً".^(٧) وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما يدعى فيه الرجل الإجماع فهو كذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا، ما بدريه، ولم ينته إليه؟ فليقل: لا نعلم الناس اختلفوا ولكنه يقول: لا نعلم الناس اختلفوا، أو لم يبلغني ذلك.^(٨) هذا لفظه، ونصوص رسول الله ﷺ أصل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهם إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ

لتعطل النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفًا في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعد لوجوده".^(٧٩)

القسم الثاني: إجماع الصحابة

لا شك أن أولى من يعتبر إجماعهم هم صحابة رسول الله ﷺ، الذين شهدوا الوحي وعاصروه، وهم أعلم الناس بالحلال والحرام وجميع أحكام الدين -رضوان الله عليهم. ولذلك يقول الزركشي: "إجماع الصحابة حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية الإجماع، وهم أحق الناس بذلك".^(٨٠) ويقول الإمام الشوكاني: "إجماع الصحابة حجة بلا خلاف".^(٨١) وقد اختلف العلماء في إجماع من بعد الصحابة هل هو حجة؛ أو لا؟ على قولين:

الأول: أن الإجماع إجماع الصحابة دون من بعدهم. وروي هذا القول عن الإمام أحمد رحمة الله في إحدى الروايتين عنه، وعليه سار بعض الحنابلة والظاهرية.^(٨٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: "الذي أنكره أحمد: دعوى إجماع المخالفين بعد الصحابة، أو بعدهم وبعد التابعين، أو بعد القرون الثلاثة المحمودة، ولا يكاد يوجد في كلامه احتجاج بإجماع بعد عصر التابعين أو بعد القرون الثلاثة، مع أن صغار التابعين أدركوا القرن الثالث، وكلامه في إجماع كل عصر إنما هو في التابعين".^(٨٣) دليل هذا القول: أن الإجماع يشترط فيه اتفاق الكل، وتحقق العلم بذلك، وهذا لا يحصل إلا بالمشاهدة، ولا يتاتي ذلك إلا إذا كان المجمعون محصورين، كما هو الحال في عصر الصحابة دون من بعدهم، حيث من المُحال حصر العلماء المجتهدين في العالم، ومعرفة رأي كل واحد منهم، فيبقى أن الإجماع هو إجماع الصحابة دون من بعدهم .^(٨٤)

القول الثاني: أن الإجماع حجة في كل العصور. وهذا قول الجمهور من علماء الأمة، وهو الأقرب إلى الصواب والله أعلم، وعليه درج العلماء حتى علماء الحنابلة إجمالاً، وكل أدلة حجية الاحتجاج بالإجماع دالة عليه. ويمكن أن يوجه قول الإمام أحمد رحمه الله بأنه يقصد أن الإجماع مراتب؛ أعلىها إجماع الصحابة، ثم من يليهم.^(٨٥) وحمله القاضي أبو يعلى على أنه يقصد إذا انفرد تابعي أو تابعه؛ فإن الإنسان مخير في ذلك - أي في الأخذ بذلك القول أو رده.^(٨٦) وقال الطوفى الحنبلي^(٨٧) بأن الرواية الأخرى للإمام أحمد رحمه الله وهي الموافقة للجمهور - هي المشهورة عنه، وهي التي رجحها الطوفى نفسه.^(٨٨) وقال في "مختصره للروضة" الذي شرحه:

"لا يختص الإجماع بالصحابة، بل إجماع كل عصر حجة".^(٨٩) وقال الإمام ابن قدامة الحنبلي^(٩٠) بعد ذكره للرواية المذكورة والخلاف في المسألة: "ولنا - وهذه عبارة تدل على اختياره لهذا القول - ما ذكرناه من الأدلة على قبول الإجماع من غير تقييق بين عصر وعصر".^(٩١) دليل الجمهور: أن الأدلة الشرعية الواردة في حجية الإجماع لم تفرق بين إجماع الصحابة ومن بعدهم، وهذا التقييق يحتاج إلى دليل، والدليل غير موجود، فيبقى أن الإجماع حجة، وليس حجة في عصر دون عصر.^(٩٢) وعلى هذا فالإجماع حجة في أي عصر كان، ولكن يمكن أن يقال بأن إجماع الصحابة أقوى درجة من إجماع من بعدهم بلا شك، فإجماعهم يدل على ثبات هذا القول وقوته أكثر مما لو اجتمع العلماء بعد عصرهم.

القسم الثالث: إجماع أهل المدينة

والمقصود بهذا الإجماع: هو إجماع أهل المدينة في القرون المفضلة بعد عصر النبي ﷺ ، فيما إذا خالفهم آخرون في أمر من أمور الاجتهاد.^(٩٣) واشتهر الإمام مالك رحمه الله بالقول بهذا النوع من الإجماع، وأكثر من الاستدلال به في الفروع الفقهية.^(٩٤) وأحصى العلامة ابن القيم رحمه الله ما ورد عنه في الاستدلال بإجماع أهل المدينة بنصف وأربعين مسألة.^(٩٥)

وقد قسم ابن القيم رحمه الله عمل أهل المدينة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يعلم أن أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم.

والثاني: ما خالف فيه أهل المدينة غيرهم.

والثالث: ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم.^(٩٦)

فأما الأول: فهو بلا شك حجة؛ لأنَّه إما أن يكون إجماعاً لفظياً أو سكوتياً عند من يقول به.

وأما الثاني: فهو محل النقاش والخلاف بين المالكية والجمهور.

وأما الثالث: فليس بشيء؛ إذ أن قول البعض ليس بحجة على الآخرين.

وهناك قسم قد يتواهم أن يكون نوعاً رابعاً لإجماع أهل المدينة، ولم يذكره ابن القيم رحمه الله، وهو ما لو كان عمل أهل المدينة موافقاً لما كان عليه العمل في زمن النبي ﷺ ، وعرفنا ذلك بطريق صحيح، فهو بهذا يرتفع ليصبح سنة تقريرية للمصطفى ﷺ .^(٩٧) فتبين أن الخلاف فيما إذا أجمع أهل المدينة على قول خالفهم فيه آخرون. وال الصحيح - والله أعلم - هو قول الجمهور، فيما اختلفوا فيه مع ما نسب إلى المالكية؛ إذ لا دليل على ما ادعوه، بل هو قول المحققين من علماء المالكية أيضاً.

المطلب الثاني: أنواع الإجماع من حيث النطق به وعدمه

أولاً: الإجماع الصريح أو اللغظي:

ويقصد به: اتفاق مجتهدي الأمة في عصر ما، على حكم شرعي عن طريق إبداء كل منهم رأيه صراحة.^(٩٨) ويعرف ذلك من طريق الإبداء به قولًا، أو بالفعل، أو بأي طريقة تدل على الإقرار بذلك القول والرضا به. وهو ما سماه بعض علماء الحنفية الأصوليين بالعزيزية.^(٩٩) وهذا القسم من الإجماع هو الذي يعتبر في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة؛ إذ لم يخالف فيه إلا من لم يتحتاج بالإجماع، أما الإجماع السكوتني ففي العمل به خلاف مشهور سيأتي، فهو لا يرتقي إلى مرتبة الأول مطلقاً.

ثانياً: الإجماع السكوتني:

ويقصد به: أن يعمل بعض المجتهدين في عصرِ عملاً، أو يبدي رأياً صريحاً في مسألة اجتهادية، ويُسكت الباقى من المجتهدين بعد علمهم بذلك الرأي.^(١٠٠) وهو ما يسميه بعض علماء الحنفية بالرخصة.^(١٠١) ولكي يكون الإجماع سكوتنياً فيجب أن تتحقق فيه عدة شروط؛ هي:

١. أن يكون السكوت مجرداً من جميع علامات الرضا والسطح؛ لأنه إن وجد ما يدل على الرضا كان من قبيل الإجماع الصريح لا الإجماع السكوتني، وإن وجد ما يدل على السخط لم يكن إجماعاً أصلًا.
٢. أن تبلغ المسألة جميع المجتهدين؛ لأنها إذا لم تبلغ الجميع لم يتحقق إجماع؛ لأنه لا يمكن نسبة الحكم إلى من يجهله.
٣. أن يمضي زمن يكفي للنظر والتأمل في تلك المسألة؛ لينقطع احتمال أنهم سكتوا لكونهم في مهلة النظر.^(١٠٢) واختلف العلماء في هذه المسألة، على ثلاثة أقوال إجمالاً:

القول الأول: أنه حجة وليس إجماعاً.

القول الثاني: أنه إجماع وحجة.

القول الثالث: أنه ليس بإجماع.^(١٠٣)

أدلة القول الأول:

أولاً: أن سكوت الساكتين من المجتهدين دليل على موافقتهم على القول المعلن الذي اشتهر عند الناس، وإلا كان سكوتهم كتماً للحق وما يعتقدون صحته، وهذا لا يجوز، ويجب أن ينزع علماء الأمة عن ذلك.^(١٠٤)

ثانياً: أن اشتراط التصريح بالقول من كل المجتهدين شرط صعب المنال، ومن النادر تتحققه، ومن المعتمد للناس أن يفتى البعض ويُسكت الباقيون لعدم الحاجة، إلا أن يكونوا مخالفين لما أفتى به، فدل ذلك على أن سكوتهم إقرار منهم.^(١٠٥)

ثالثاً: أن سكوت المجتهد عن التصريح بمخالفته للرأي المعلن لا يعني بالضرورة موافقته على ذلك، ولكن عند النظر إلى عموم المجتهدين؛ فإنهم لن يُسكتوا كلهم إلا وهم موافقون، ولكن لوجود احتمال مخالفة البعض دون أن يصرحوا برأيهم، لأي سبب كان؛ دل ذلك على أن رتبة هذا الإجماع أقل من سابقه، نظراً لعرضه لاحتمال النقض بالمخالفة، فكان ذلك إجماعاً قطعياً، وهذا حجة ظنية، والله تعالى أعلم.

دليل القول الثاني: استدلوا بأدلة القول الأول، ولكنهم لم يراعوا تطرق الاحتمال إلى مخالفة البعض وسكتوهم لمراعاتهم آداب الخلاف أو أي سبب آخر، وهذا هو الجواب على استدلالهم.^(١٠٦)

دليل القول الثالث: أن قول المجتهد لا يعرف إلا من تصريحة، أو دليل على رضاه وإقراره؛ لأنه قد يُسكت لرضاه، وقد يُسكت لعدم اجتهاده في المسألة؛ أو توقفه؛ أو لخوفه من الجهر بالمخالفة؛ أو لأي سبب كان،

وما دام قد تطرق الاحتمال بالدليل فقد سقط.^(١٠٧)

وجوابه: أن سكوت المجتهد بعد مدة يتمكن من خلالها النظر في المسألة، يدل على موافقته، وإلا لكان ذلك طعناً في ديانته وعلمه؛ لأنَّ واجب عليه بيان الحق الذي يراه في المسألة، أما إذا كان يخاف من الجهر بالقول، فإنه إذا كان الخوف معتبراً شرعاً، فإنه لا يتحقق الإجماع السكوتى؛ نظراً لوجود أمر يضعف الظن بالموافقة، ومع كل ذلك فمثل هذه الاحتمالات هي التي تنزل مرتبة هذا الإجماع إلى الحجة الظنية دون القطعية.^(١٠٨) والظاهر -والله أعلم- أن الإجماع السكوتى حجة يؤخذ به كدليل من الأدلة، ولكن ليس إجمالاً قطعاً رافعاً للخلاف، وذلك لما ذكر من الأدلة.

ألفاظ الإجماع

تتعدد ألفاظ الإجماع بتنوع إطلاقات العلماء الذين ينقلون ويحكون الإجماع، وباختلاف تلك الإطلاقات عن بعضها البعض. ويمكن أن نجملها في التقسيم الآتي - وهي مرتبة من حيث القوة -:

أولاً: ألفاظ الإجماع الصريحة:

وهذا القسم من مراتب ألفاظ الإجماع أعلى ألفاظ الإجماع وأقواها، وله عدة عبارات وإطلاقات يستخدمها العلماء رحمهم الله تعالى، وهي لفظ الإجماع ومشتقاته، كقولهم: (أجمع العلماء؛ أجمعوا؛ إجماع؛ إجماعهم؛ مجمعون؛ مجمع عليه؛ إجماع المسلمين؛ إجماع أهل العلم؛ إجماع العلماء؛ إجماع الفقهاء؛ إجماع الأمة؛ إجماع أهل الملة؛ إجماع أهل القبلة؛ إجماع السلف). وهذه الإطلاقات بعضها أقوى من بعض، وإن كانت تدل على حكاية الإجماع كلها. فمثلاً: عبارة (أجمع المسلمين) أقوى من عبارة (أجمع السلف)؛ إذ إن الأولى يدخل فيها حتى المبتدةة الذين ابتدعوا في الدين، وخرجوا عن أهل السنة، ولكن بدعتهم التي ابتدعواها لم تصل إلى حد

الكفر، وقد تصل إلى حد الفسق. وهنا مسألة يجب التتبّيه عليها، وهي: أن عبارة (هذا لا يصح بالإجماع) لا تعتبر دالة على الإجماع؛ وذلك لأن العبارة تدل على معنيين؛ فقد تكون دالة على وقوع الإجماع على نفي الصحة، وقد تكون دالة على نفي وقوع الإجماع على الصحة. فلو قال عالم: "الوضوء بالنبيذ لا يصح بالإجماع"، فإن المعنى يحتمل أن يكون الإجماع على عدم صحة الوضوء بالنبيذ، وقد يكون يريد أن الإجماع لم يقع على صحة الوضوء بالنبيذ. وكلا الأمرين محتمل، ولا ينزل المعنى على أحدهما إلا بوجود قرينة تدل على ذلك.^(١٠٩) وقد يكون المقصود بالإجماع إجماع الأئمة الأربع فقط، دون النظر إلى مذهب الظاهرية أو العلماء الآخرين. وهذا منهج عدٍ من العلماء، منهم على سبيل المثال: الوزير ابن هبيرة، وابن رشد في "البداية"، وغيرهما.

ثانياً: الفاظ الإجماع المقيدة:

وهذا إذا كان الإجماع منسوباً إلى عصر من العصور، كأن يقال: (أجمع الصحابة)؛ أو (أجمع التابعون)؛ أو (إجماع أهل القرون المفضلة)، فإن هذا الإجماع صحيح، من حيث إن الإجماع معتبر، سواء كان في زمن الصحابة؛ أو من بعدهم أو في العصور المتأخرة، على التفصيل في ذلك. ولكن إن قيد الإجماع بالعصر الذي يعيش فيه ذلك العالم، كأن يقول: (إجماع العلماء في عصرنا) فإن هذا قد يفيد بوجود الخلاف في السابق، مما يفقده صحة الإجماع عند من يشترط انقراض العصر لصحة الإجماع.^(١١٠)

ثالثاً: الألفاظ المفيدة للإجماع:

كثيراً ما يعبر العلماء عن الإجماع بلفظ الاتفاق أو نفي الخلاف بين العلماء في المسألة. ولكن يعتبر هذان اللفظان أقل درجة من الألفاظ التي تنص على الإجماع صراحة، حيث قد يكون المراد منها معاني أخرى غير إجماع العلماء الاصطلاحي.

المطلب الثالث : نظرة ورأي ابن عاشور عن الإجماع

ابن عاشور هو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أحد أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث، وكان له آراء عميقه ومتعددة في العديد من القضايا الفقهية والشرعية. بالنسبة لموقفه من الإجماع، فقد بين هذا الموضوع في كتابه الشهير "مقاصد الشريعة الإسلامية" * وغيره من مؤلفاته.

رأي ابن عاشور في الإجماع: تعريف الإجماع: يرى ابن عاشور أن الإجماع هو اتفاق مجتهدي الأمة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ على حكم شرعي في واقعة معينة. وهو يعتبر الإجماع مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، ولكنه يضع شروطاً دقيقة لتحققه.

شروط الإجماع: يشدد ابن عاشور على أن الإجماع يجب أن يكون صادراً عن علماء مجتهدين، وليس عن تقليد أو اتباع لرأي شخص معين. كما يرى أن الإجماع يجب أن يكون واضحاً ومعلوماً، ولا يكفي مجرد الشهرة أو الانتشار.

الإجماع العملي: يفرق ابن عاشور بين الإجماع النظري (الاتفاق على حكم شرعي) والإجماع العملي (ما تعارفت عليه الأمة وعملت به). ويرى أن الإجماع العملي قد يكون دليلاً على صحة بعض الأحكام، خاصة إذا استمر العمل به عبر الأجيال.

نقد الإجماع المزعوم: يحذر ابن عاشور من الإجماعات المزعومة التي قد تُنسب إلى العلماء دون دليل قاطع. ويؤكد على ضرورة التحقق من صحة الإجماع قبل اعتماده كدليل شرعي.

تجديد الفهم: يدعو ابن عاشور إلى تجديد فهم الإجماع في ضوء مقاصد الشريعة، ويرى أن بعض الإجماعات القديمة قد تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء تغير الظروف والأحوال.

خلاصة الرأي: ابن عاشور يعتبر الإجماع مصدراً مهماً من مصادر التشريع، لكنه يضع شروطاً صارمة لتحقيقه ويدعو إلى تجديد فهمه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وهو يرفض الإجماعات المزعومة التي لا تستند إلى أدلة واضحة، ويركز على أهمية الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي.^(١١)

ابن عاشور، في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية"، بين موضوع الإجماع بشكل مفصل، ويمكن تلخيص أنواع الإجماع عندك كما يلي:

الإجماع القطعي: هو الإجماع الذي يحصل من جميع مجتهدي الأمة الإسلامية في عصر من العصور على حكم شرعي، ويكون هذا الإجماع مبنياً على دليل قطعي من القرآن أو السنة المتواترة. مثاله: إجماع الصحابة على وجوب الصلوتانخمس، أو إجماعهم على تحريم الزنا والربا. حجيته: هذا النوع من الإجماع يعتبر قطعياً ولا يجوز مخالفته، لأنه مبني على أساس أن الأمة لا تجتمع على ضلال.

الإجماع الظني: هو الإجماع الذي يحصل من أغلب المجتهدين في عصر من العصور، ولكن لا يشمل جميعهم. هذا النوع من الإجماع يكون مبنياً على أدلة ظنية أو اجتهادية. مثاله: إجماع الفقهاء على بعض المسائل الفرعية التي لا يوجد فيها نص قطعي، مثل بعض التفاصيل في أحكام المعاملات أو العبادات. حجيته: هذا

النوع من الإجماع يعتبر ظنياً، ويجوز الاجتهاد فيه والاختلاف حوله، لأنه لا يصل إلى مستوى القطعية.

الإجماع السكوتى: هو الإجماع الذي يحصل عندما يعلن بعض المجتهدین عن رأي في مسألة ما، ويسكت الباقون عن الاعتراض أو الرد، فيُعتبر سکوتهم موافقة ضمنية. إذا أفتى بعض الصحابة أو الفقهاء بحكم معين، ولم يعرض الآخرون، فيُعتبر هذا إجماعاً سكوتياً. حجته: هذا النوع من الإجماع يعترض أضعف من الإجماع القطعي والظني، لأنه يعتمد على السكوت الذي قد يكون لأسباب مختلفة، وليس بالضرورة أن يكون موافقة صريحة.

الإجماع العملي: هو الإجماع الذي يحصل من خلال الممارسة العملية للأمة الإسلامية لفعل معين أو ترك فعل معين، دون وجود نص صريح يحدد الحكم. إجماع الصحابة على جمع القرآن في مصحف واحد، أو إجماعهم على بعض الأحكام العملية التي لم ترد فيها نصوص صريحة. حجته: هذا النوع من الإجماع يعتبر حجة شرعية، لأنه يعكس فهم الأمة وتطبيقاتها العملي للشريعة.

الإجماع على المصلحة المرسلة: هو الإجماع الذي يحصل على أساس المصلحة المرسلة، أي المصالح التي لم يرد فيها نص خاص، ولكنها تتوافق مع مقاصد الشريعة. إجماع الفقهاء على بعض الأحكام التي تحقق مصلحة عامة، مثل تنظيم أمور الدولة والإدارة. حجته: هذا النوع من الإجماع يعتبر حجة شرعية إذا كانت المصلحة متوافقة مع مقاصد الشريعة.

الإجماع على القياس: هو الإجماع الذي يحصل على أساس القياس، أي تطبيق حكم ورد في نص على حالة مشابهة لم يرد فيها نص. إجماع الفقهاء على تحريم بعض العقود التي تشبه الربا، بناءً على قياسها على النصوص التي تحرم

الريا. حجيته: هذا النوع من الإجماع يعتبر حجة شرعية إذا كان القياس صحيحاً ومتوافقاً مع أصول الشريعة.

هذه هي الأنواع الرئيسية للإجماع عند ابن عاشور، والتي تعكس فهمه العميق لأصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية.^(١٢)

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية التي وردت في صيغ الإجماع (أجمع).

المسألة الأولى – الكفر بالله (العقيدة)

١. قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(١٣)

قال القاضي أبو بكر الباقلاني:^(١٤) القول عندي أن الكفر بالله هو الجهل بوجوده والإيمان بالله هو العلم بوجوده فالكفر لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور أحدها الجهل بالله تعالى، الثاني أن يأتي بفعل أو قول أخبر الله رسوله أو أجمع المؤمنون على أنه لا يكون إلا من كافر كالسجود للصنم، الثالث أن يكون له قول أو فعل لا يمكن معه العلم بالله تعالى. ونقل ابن راشد في (الفائق)^(١٥) عن الأشعري رحمة الله أن الكفر خصلة واحدة.^(١٦) قال القرافي في الفروق أصل الكفر هو انتهاك خاص لحرمة الربوبية ويكون بالجهل بالله وبصفاته أو بالجرأة عليه وهذا النوع هو المجال الصعب لأن جميع المعاصي جرأة على الله^(١٧).

الدراسة

الكفر في اللغة والاصطلاح

الكفر لغة: كفر: الكفر: نقيض الإيمان؛ آمنا بالله وكفرنا بالطاغوت؛ كفر بالله يكفر كفرا وكفورا وكفرانا. ويقال لأهل دار الحرب: قد كفروا أي عصوا وامتنعوا. والكفر: كفر النعمة، وهو نقيض الشر. والكفر: جحود النعمة، وهو ضد الشر.

وقوله تعالى: ﴿وَقَاتُلُوا إِنَّا بِكُلِّ كَفِرٍ وَرَبَّ﴾^(١١٩) ؛ أي جادون. وكفر نعمة الله يكفرها كفورا وكفرانا وكفر بها: جحدها وسترها.^(١٢٠)

الكفر اصطلاحاً: هو نقيض الإيمان، سواء كان بالقلب أو اللسان أو الأعمال فعلاً وتركاً. والمتافق عليه عند أهل السنة: أن الإيمان اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، والكفر نقيضه، فيكون: بالقلب، كاعتقاد إله مع الله، أو حمد وحدانية الله، أو بعض النبي ﷺ أو دين الإسلام، والحكم بغير ما أنزل الله معتقداً أنه أفضل من حكم الشريعة أو مساوٍ لها أو أنه مباح. ويقول اللسان، كالتفظ بألفاظ الكفر كسب الله ورسوله أو الاستهزاء بالدين، أو ترك الشهادتين. وبالأعمال، كالسجود للصنم، أو ترك العبادات والواجبات بالكلية.^(١٢١)

أسباب نزول الآية: نزلت في أبي جهل وخمسة من أهل بيته، وقال الكلبي^(١٢٢): يعني اليهود.^(١٢٣)

ذكر الإمام مقاتل بن سليمان في تفسيره: (يعني لا يصدقون. ختم الله على قلوبهم يعني طبع الله على قلوبهم فهم لا يعقلون الهدى وعلى سمعهم يعني آذانهم فلا يسمعون الهدى. وعلى أبصارهم غشاوة يعني غطاء فلا يبصرون الهدى. ولهم عذاب عظيم يعني وافر لا انقطاع له. نزلت هاتان الآياتان في مشركي العرب).^(١٢٤)

ذكر الإمام الماوردي في تفسيره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنَّ زَرَّهُمْ أَمْ

لَمْ يُنْذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٢٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ (١٢٦)

وأصل الكفر عند العرب التغطية

ومنه قوله تعالى: ﴿أَعَجَّبَ الْكُفَّارَ بَنَاتُهُ﴾ (١٢٧) يعني الزراع لتغطيتهم البذر في

الأرض قال لبيد: (١٢٨) (في ليلة كفر النجوم غمامها أي غطاها)، فسمى به الكافر

بالله تعالى لتغطيته نعم الله بجحوده وأما الشرك فهو في حكم الكفر وأصله في

الإشراك في العباد واختلف فيما يرى بذلك على ثلاثة أوجه: أحدها: أنهم اليهود الذين

حول المدينة، وبه قال ابن عباس، وكان يسميهم بأعيانهم. والثاني: أنهم مشركون أهل

الكتاب كلهم وهو اختيار الطبراني. والثالث: أنها نزلت في قادة الأحزاب، وبه قال

الربيع بن أنس (١٢٩). (١٣٠)

ذكر الإمام الرazi عن الكفر في هذه الآية (وهو الذي عرف بالضرورة مجيء

الرسول ﷺ به فمن صدقه في كل ذلك فهو مؤمن، ومن لم يصدقه في ذلك، فإما

بأن لا يصدقه في جميعها أو بأن لا يصدقه في البعض دون البعض، فذلك هو

الكافر، فإذاً الكفر عدم تصديق الرسول في شيء مما علم بالضرورة مجئه به،

ومثاله من أنكر وجود الصانع، أو كونه عالماً قادراً مختاراً أو كونه واحداً أو كونه

منزهاً عن النعائص والآفات، أو أنكر محمد ﷺ أن صحة القرآن الكريم أو أنكر الشرائع

التي علمنا بالضرورة كونها من دين محمد ﷺ كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج

وحرمة الربا والخمر، فذلك يكون كافراً). (١٣١) وكذلك قول (ابن كثير) (١٣٢) وقول (

السيوطني). (١٣٣)

النتيجة

بعد ذكر بعض من اقوال المفسرين يتبين انه من لم يصدق بكتاب الله ومن لم يومن ويصدق برسالة النبي ﷺ وانكر الشرائع مثل الصلاة والصوم والزكاة فهو كافر لا محال باجماع العلماء وهو موافق لقول الامام ابن عاشور عند تفسيره لهذه الاية الا انه ذكر لفظ الاجماع في تفسيره اما الباقون فلم يذكروا هذه اللفظة .

المسألة الثانية- وجوب اختيار واقامة الخليفة لحفظ النظام

٢. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِلُ الْدِمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١٤٠)

ولهذا أجمع أصحاب رسول الله بعد وفاة النبي ﷺ على إقامة الخليفة لحفظ نظام الأمة وتتنفيذ الشريعة ولم ينزع في ذلك أحد من الخاصة ولا من العامة إلا الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، من جفاة الأعراب ودعاة الفتنة فالمناظرة مع أمثالهم سدى وللخليفة شروط محل بيانها كتب الفقه والكلام.(١٣٥)

الدراسة

ال الخليفة في اللغة والاصطلاح

ال الخليفة لغة: مصدر خلف يخلف خلافة، أي بقي بعده أو قام مقامه، والخلافة: اسم المنصب الذي يتبوأه من يخلف الرسول ﷺ في إجراء الأحكام الشرعية ورئاسة المسلمين في أمور الدين والدنيا.(١٣٦) والخلافة

كذلك: نيابة المرء عن غيره، إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته، وإما لعجزه. (١٣٧)

الخلافة شرعاً: الخلافة والإمامية تدلان على معنى واحد عند أهل السنة، وهي عند ابن خلدون: (حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخرى، والدينوية
الراجعة إليها)^(١٣٨)، فهي في الحقيقة خلافة عن

صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به. وعرفها التفتازاني^(١٣٩) والماوردي
بأنها: (رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي ﷺ).^(٤٠)

ذكر الإمام الماوردي في تفسيره: (وفي خلافة آدم وذريته ثلاثة أقوال: أحدها: أنه
كان في الأرض الجن، فأفسدوا فيها، سفكوا الدماء، فأهلکوا، فجعل آدم وذريته بذلهم،
وهذا قول ابن عباس. والثاني: أنه أراد قوماً يخالف بعضهم بعضاً من ولد آدم، الذين
يختلفون أباهم آدم في إقامة الحق وعمارة الأرض، وهذا قول الحسن البصري.^(٤١)
والثالث: أنه أراد: جاعل في الأرض خليفة يخالفني في الحكم بين خلقي، وهو آدم،
ومن

قام مقامه من ولده، وهذا قول ابن مسعود).^(٤٢)

ذكر الإمام الرازى في تفسيره: (المسألة الثامنة: الخليفة من يخلف غيره ويقوم مقامه
قال الله تعالى:

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٤٣). قال تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ
خُلَفَاءَ ﴾^(٤٤) فاما أن المراد بال الخليفة من؟ ففيه قوله قولان: أحدهما: أنه آدم عليه
السلام. وقوله: أتجعل فيها من يفسد فيها المراد ذريته لا هو، والثاني: أنه ولد آدم،
أما الذين قالوا المراد آدم عليه السلام فقد اختلفوا في أنه تعالى لم سماه خليفة وذكروا
فيه وجهين: الأول: بأنه تعالى لما نفى الجن من الأرض وأسكن آدم الأرض كان
آدم عليه السلام خليفة لأولئك الجن الذين تقدموا. يروى ذلك عن ابن عباس. الثاني:

إنما سماه الله خليفة لأنه يخلف الله في الحكم بين المكلفين من خلقه وهو المروي عن ابن مسعود وابن عباس).^(١٤٥)

نكر الإمام القرطبي في هذه الآية حكاية عن الخلافة (هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة، وتتفذ به أحكام الخليفة. ولا خلف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة إلا ما روي عن الأصم)^(١٤٦) حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه، قال: إنها غير واجبة في الدين بل يسوغ ذلك، وأن الأمة متى أقاموا حجتهم وجهادهم، وتتصافوا فيما بينهم، وبنالوا الحق من أنفسهم، وقسموا الغنائم والفيء والصدقات على أهلها، وأقاموا الحدود على من وجبت عليه، أجزاءهم ذلك، ولا يجب عليهم أن ينصبوا إماماً يتولى ذلك ودليلنا قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١٤٧)، وقوله تعالى: ﴿يَدَادُوا دُدُّ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحُقْقِ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَى فَيُضِلُّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١٤٩) أي يجعل منهم خلفاء، إلى غير ذلك من الآيات. وأجمع الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بنى ساعدة في التعين، حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرين عن ذلك، وقالوا لهم: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش، ورووا لهم الخبر في ذلك، فرجعوا وأطاعوا لقريش. فلو كان فرض الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساحت هذه المنازرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة لا

في قريش ولا في غيرهم).^(١٥٠)

وكذلك قول الإمام النسفي^(١٥١) (ابن كثير)^(١٥٢) وكذلك قول المراغي^(١٥٣).

النتيجة

من خلال ايراد بعض اقوال العلماء يتبين أن الإجماع على الخلافة أمر مجمع عليه عند العلماء بخلاف المعتزلة وكلام ابن عاشور هو مطابق للإجماع إلا أنه انفرد بذكر لفظة الإجماع دون غيره من المفسرين.

المسألة الثالثة- حكم القتال في الأشهر الحرم (الفقه)

٣. قال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحُرَامِ قَتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّعَنْ سَيِّلِ اللَّهِ وَكُفُرُ بِهِ وَالْمُسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَأُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوْكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَاعُوْ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَيُمْتَأْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَاطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(١٥٤)

وقد أجمع المسلمون على مشروعية الغزو في جميع أشهر السنة يغزون أهل الكتاب وهم أولى بالحرمة في الأشهر الحرم من المشركين. فإن قلت: إذا نسخ تحريم القتال في الأشهر الحرم فما معنى قول النبي^(ﷺ) في خطبة الوداع «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»^(١٥٥) فإن التشبيه يقتضي تحرير حرمة الأشهر. قلت: إن تحريم القتال فيها تبع لتعظيمها وحرمتها وتتنزيتها عن وقوع الجرائم والمظالم فيها فالجريمة فيها تعد أعظم منها لو كانت في غيرها. والقتال الظلم محرم في كل وقت، والقتال لأجل الحق عبادة فنسخ تحريم القتال فيها لذلك وبقيت حرمة الأشهر بالنسبة لبقية الجرائم.^(١٥٦)

الدراسة

أسباب النزول: عن الزهري (١٥٧) قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن رسول الله ﷺ بعث سرية من المسلمين، وأمر عليهم عبد الله بن جحش الأسي، فانطلقوا حتى هبطوا نخلة، ووجدوا بها عمرو بن الحضرمي في عير تجارة لقريش في يوم بقي في الشهر الحرام، فاختصم المسلمون فقال قائل منهم: لا نعلم هذا اليوم إلا من الشهر الحرام ولا نرى أن تستحلوا لطمع أشقيتم عليه. فغلب على الأمر الذين يريدون عرض الدنيا، فشدوا على ابن الحضرمي فقتلوه وغنموه، غيره بلغ ذلك كفار قريش، وكان ابن الحضرمي أول قتيل قتل بين المسلمين وبين المشركين، فركب وفد من كفار قريش حتى قدموا على النبي ﷺ فقالوا: أتحل القتال في الشهر الحرام؟ فأنزل الله تعالى:

{يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال} إلى آخر الآية. (١٥٨)

ذكر الإمام الطبرى في تفسيره: (أي إن كنتم قاتلتم في الشهر الحرام فقد صدوك عن سبيل الله مع الكفربه، وعن المسجد الحرام، وإخراجكم عنه، إذ أنتم أهله وولاته أكبر عند الله من قاتل من قاتلتم منهم قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾) (١٥٩) أي قد كانوا يفتون المسلم عن دينه حتى يردوه إلى الكفر بعد إيمانه وذلك أكبر عند الله من القتال، ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا أي هم مقاومون على أخبث ذلك وأعظمها، غير تائبين ولا نازعين فلما نزل القرآن بهذا من الأمر، وفوج الله عن المسلمين ما كانوا فيه من الشفقة، قبض رسول الله ﷺ العير، والأسرى). (١٦٠)

ذكر الإمام القرطبي في تفسيره: (فحذتهم الله في كتابه أن القتال في الشهر الحرام حرام كما كان، وأن الذي يستحلون من المؤمنين هو أكبر من ذلك من صدهم عن سبيل الله حين يسجنونهم ويعدبونهم ويحبسونهم) (١٦١) أن يهاجروا إلى رسول الله ﷺ، وكفراهم بالله وصدتهم المسلمين عن المسجد الحرام في الحج والعمراء والصلوة فيه،

وإخراجهم أهل المسجد الحرام وهم سكانه من المسلمين، وفتنتهم إياهم عن الدين،
بلغنا أن النبي ﷺ عقل^(١٦٢) ابن الحضرمي وحرم الشهر الحرام كما كان يحرمه،
حتى أنزل الله عز وجل): ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدُوكُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(١٦٣)

ذكر الإمام ابن كثير في تفسيره: (فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدُ حَرَامٌ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْأَفْتَنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَاتِلِ﴾^(١٦٤) أي: إن كنتم قاتلتم في الشهر الحرام فقد صدوك عن سبيل الله مع الكفر به، وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم أهله أكبر عند الله من قتل من قاتلتم منهم، قال تعالى: ﴿وَالْأَفْتَنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَاتِلِ﴾^(١٦٥) أي: قد كانوا يفتون المسلم في دينه، حتى يردوه إلى الكفر بعد إيمانه فذلك أكبر عند الله من القتل: قال تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوْكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنَّ أَسْتَطَعُوا﴾^(١٦٦) أي: نعم هم مقيمون على أخبث ذلك وأعظمه، غير تائبين ولا نازعين).^(١٦٧)
و كذلك قال (ابن عادل الحنبلي في تفسيره)^(١٦٨) وكذلك قول (السيوطى).^(١٦٩)

النتيجة

من خلال ذكر بعض اقوال العلماء المتقدمين يتبيّن ان قول الامام الطاهر بن عاشور يوافق اجماع العلماء الذين قالوا بجواز القتال في الاشهر الحرم وانها منسوخة من المنع الى الجواز دون ذكر لفظ الاجماع من باقي المفسرين في اقوالهم.

المسألة الرابعة- حكم المسكرات والخمر (الفقه)

ك. قال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَعَ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنِفِّقُونَ قُلْ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُسَيِّئُنَ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيْتِ لَعَلَّكُمْ تَفَكَّرُونَ ﴾ (١٧٠)

وقد ابني على الخلاف في مسمى الخمر في كلام العرب خلاف في الأحكام، فقد أجمع العلماء كلهم على أن خمر العنبر حرام كثيرها إجماعاً وقليلها عند معظم العلماء ويد شارب الكثير منها عند الجمهور وفي القليل خلاف كما سيأتي في سورة المائدة إن شاء الله تعالى، ثم اختلفوا فيما عادها فقال الجمهور: كل شراب أسكر كثيرة فقليله حرام وحكمه حكم الخمر في كل شيء أخذنا بسمى الخمر عندهم، وبالقياس الجلي الواضح أن حكمة التحريم هي الإسکار وهو ثابت لجميعها وهذا هو الصواب. (١٧١)

الدراسة

الخمر في اللغة والاصطلاح

الخمر لغة: حَمْرَةٌ وَحَمْرٌ وَحُمُورٌ، مثل تمرة وتمر وتمور. يقال خمرة صِرْفٌ. قال ابن الأعرابي سُمِّيتُ الْخَمْرُ حَمْرًا لِأَنَّهَا تُرِكَتْ فَاخْتَرَتْ، وَاحْتِمَارُهَا: تَغْيُرُ رِيحِهَا. ويقال: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَخَامِرَتِهَا الْعُقْلُ. (١٧٢)

الخمر اصطلاحاً: هي كُلُّ ما يُسْكِرُ قَلِيلٌ أو كثِيرٌ، سواءً اتَّخِذَ مِنَ الْعِنْبِ أو التَّمِّرِ، أو الْحِنْطَةِ أو الشَّعِيرِ، أو غَيْرِهَا. (١٧٣)

أسباب النزول: نزلت في عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونفر من الأنصار أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: أفتنا في الخمر والميسير فإنهما مذهبة للعقل مسلبة للمال، فأنزل الله تعالى هذه الآية. (١٧٤)

ذكر الإمام الزجاج في تفسيره: (الخمر المجمع عليه، وقياس كل ما عمل عملها أن يقال له خمر. وأن يكون في التحرير بمنزلتها. وتأويل الخمر في اللغة أنه كل ما ستر العقل، يقال لكل ما ستر الإنسان مق شجر وغيره خمر، وما ستره من شجر خاصة ضرئ، "مصور"، ويقال دخل فلان في خمار أي في الكثير الذي يستتر فيه وخمار المرأة قناعها، وإنما قيل له خمار لأنه يغطي، والخمرة التي يسجد عليها إنما سميت بذلك لأنها تستر الوجه عن الأرض، وقيل للعجبين قد اختمر لأن فطرته قد غطتها الخمر أعني الاختمار. يقال قد اختمر العجين وخمरته، وفطرته وأفطرته. فهذا كله يدل على أن كل مسكر خمر وكل مسكر مخالط العقل ومغط عليه، وليس يقول أحد للشارب إلا مخمور من كل سكر وبه خمار، فهذا بين واضح).^(١٧٥)

ذكر الإمام الراغب الأصفهاني في تفسيره: (ومن الناس من جعل الخمر اسمًا لدى مسكر، ومنهم من جعله اسمًا للمتحد من التمر والعنب، لقوله ﷺ: "الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبة"،^(١٧٦) ومنهم من جعلها اسمًا لما لم يكن مطبوخاً، ثم كمية الطبخ الذي يخرجها عن كونه خمراً مختلف فيها).^(١٧٧)

ذكر الإمام الرازي في تفسيره لهذه الآية: (أما المقام الأول: في بيان أن الخمر ما هو؟ (النوع الأول من الدلائل على أن كل مسكر خمر) قال الشافعي رحمه الله^(١٧٨): كل شراب مسكر فهو خمر)، وقال أبو حنيفة رحمه الله^(١٧٩): (الخمر عبارة عن عصير العنب الشديد الذي قذف بالزبد)، حجة الشافعي على قوله وجوه أحدها: ما روى أبو داود في (سننه):

عن الشعبي^(١٨٠) عن ابن عمر^(١٨١) قال: (نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة: العنب والتمر والحنطة والشعير والذرة، والخمر ما خامر العقل)^(١٨٢)، وجه الاستدلال من ثلاثة أوجه أحدها: أن عمر رض أخبر أن الخمر حرمت يوم حرمت

وهي تتخذ من الحنطة والشعير، كما أنها كانت تتخذ من العنب والتمر، وهذا يدل على أنهم كانوا يسمونها كلها خمرا وثانيها: أنه قال: حرمت الخمر يوم حرمت، وهي تتخذ من هذه الأشياء الخمس، وهذا كالتصريح بأن تحريم الخمر يتناول تحريم هذه الأنواع الخمسة وثالثها: أن عمر ﷺ أَحَقُّ بِهَا كُلَّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنْ شَرَابٍ، ولا شك أن عمر كان عالما باللغة، وروايته أن الخمر اسم لكل ما خامر العقل فغيره. عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت^(١٨٣): سئل رسول الله ﷺ عن البتع، فقال: (كل شراب أَسْكَرُ فَهُوَ حَرَامٌ)^(١٨٤)

قال الخطابي^(١٨٥): البتع شراب يتخذ من العسل، وفيه إبطال كل تأويل يذكره أصحاب تحليل الأنذنة، وإفساد لقول من قال: إن القليل من المسكر مباح، لأنه ﷺ سئل عن نوع واحد من الأنذنة فأجاب عنه بتحريم الجنس، فيدخل فيه القليل والكثير منها، ولو كان هناك تفصيل في شيء من أنواعه ومقاديره لذكره ولم يهمله).^(١٨٦) وكذلك قول الإمام ابن عادل^(١٨٧) وقول الإمام البقاعي^(١٨٨)

النتيجة

من خلال اقوال بعض المفسرين يتبيّن جلياً ان خمر العنب حرام بالإجماع وان الخمر ماسكر كثيرة فقليله ايضاً حرام، ومن مفاسده: يورث العداوة ويصد عن ذكر الله ويفسد الأخلاق وخراب للبيوت وضياع الأموال لذلك اجمعوا على حرمته وهذا يطابق قول الإمام الطاهر بن عاشور في تفسيره مع انفراده بذكر لفظ اجمع.

المسألة الخامسة- أحكام عدة المطلقة (الفقه أحكام الأسرة)

٥. قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقُتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةُ قُرُونٍ وَلَا يَحْلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْجَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ أُلَّا يَخِرُّ وَعْوَذُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ

إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٨٩﴾

وهذا الشأن في كل ما أجمع عليه المسلمون من حقوق الصنفين، وما اختلفوا فيه من تسوية بين الرجل والمرأة، أو من تفرقه، كل ذلك منظور فيه إلى تحقيق قوله تعالى: بالمعروف قطعاً أو ظناً فكونوا من ذلك بمحل التيقظ، وخذوا بالمعنى دون التلفظ. (١٩٠)

الدراسة

ذكر الإمام الماتريدي في تفسيره: (وقيل: لهم من الفضيلة من الولايات والشهادات والعقل، وذلك ليس لهن). وقيل: هي فضيلة في الحق وبما ساق إليها من المهر. وقال الشيخ أبو منصور، رحمة الله تعالى، في قوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١٩١). أي من الحقوق على الأزواج. ثم يتحمل حقوقهن المهر والنفقة، ويتحمل

ما أتبع من قوله: ﴿الْطَّلاقُ مَرْتَابٌ فِيمَا سَأَكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ (١٩٢)، ويتحمل قضاء ما لها من الحاجات خارج البيت مما به قوام دينها وواقياتها عن النار. وعليها من الحقوق: مقابل الأول: البذل له وألا يوطئن فرشهن أحداً. ومقابل الثاني: أن يحسن إليها في البر باللسان والقول المعروف الذي فيه تطيب نفسه به، كما وصف الحمية منها. من إذا نظرت إليها سرتك، وإذا دعوتها أجبتك، وإذا غبت عنها حفظتك في مالك ونفسها. ومقابل الثالث: ألا تتلقاه بمكره، ولا تقابله بما يضجه ويغضبه مع الخدمة وكفاية الداخل مما به قوام دينه. والله أعلم. والدرجة: التي ما له من الملك فيها، والفضل في الحقوق عليها، وما جعل "قواماً عليها"، وغير ذلك. والله أعلم. ويتحمل: ما لهن من قوله: ﴿أَنْذِهِنَّ بِجَبْهَةٍ﴾ (١٩٣)، وعليهن بذل

حقهم المعروف، والإحسان إليهم فيما يبغون من الخدمة والقيام بكفاية داخل البيت،
مع حفظ ماله عندها. والله أعلم.^(١٩٤)

ينكر الإمام الثعلبي في تفسيره: وعن ميمونة^(١٩٥) زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «خيار الرجال من أمتي خيرهم لنسائهم، وخير النساء من أمتي خيرهن لأزواجهن، يرفع لكل امرأة منهم كل يوم وليلة أجر ألف شهيد قتلوا في سبيل الله صابرين محتسبين، ولفضل إداهن على الحور العين كفضل محمد ﷺ على أدنى رجل منكم، وخير النساء من أمتي من تأتي مسيرة زوجها في كل شيء يهواه ما خلا معصية الله عز وجل، وخير الرجال من أمتي من يلطف بأهله لطف الوالدة بولدها، يكتب لكل رجل منهم في كل يوم وليلة أجر مائة شهيد قتلوا في سبيل الله محتسبين صابرين». فقال عمر بن الخطاب رض: يا رسول الله فكيف يكون للمرأة أجر ألف شهيد وللرجل مائة شهيد؟ قال: «أو ما علمت أن المرأة أعظم أجرا من الرجل، وأفضل ثوابا، وأن الله عز وجل ليرفع الرجل في الجنة درجات فوق درجاته برضاء زوجته عنه في الدنيا ودعائهما له؟ أو ما علمت أن أعظم وزر بعد الشرك بالله المرأة إذا غشت زوجها؟ لا فانتقوا الله في الضعيفين، فإن الله سائلكم عنهما: اليتيم والمرأة، فمن أحسن إليهما فقد بلغ إلى الله ورضوانه، ومن أساء إليهما فقد استوجب من الله سخطه، حق الزوج على المرأة كحقي عليكم، فمن ضيع حقي فقد ضيع حق الله، ومن ضيع حق الله فقد باع بسخط من الله ومؤاوه جهنم وبئس المصير»^(١٩٦). بالمعروف للرجال
عليهن درجة في الفضل.^(١٩٧)

ذكر الإمام الرازى رحمه الله في فضل الرجل والمرأة: (اعلم أن فضل الرجل على المرأة أمر معلوم، إلا أن نكره ها هنا يحمل وجهين الأول: أن الرجل أزيد في الفضيلة من النساء في أمور أحدها: العقل والثاني: في الديمة والثالث: في المواريث والرابع: في

صلاحية الإمامة والقضاء والشهادة والخامس: له أن يتزوج عليها، وأن يتسرى عليها، وليس لها أن تفعل ذلك مع الزوج السادس: أن نصيب الزوج في الميراث منها أكثر من نصيبها في الميراث منه والسابع: أن الزوج قادر على تطليقها، وإذا طلقها فهو قادر على مراجعتها، شاءت المرأة أم أبٍ، أما المرأة فلا تقدر على تطليق الزوج، وبعد الطلاق لا تقدر على مراجعة الزوج ولا تقدر أيضاً على أن تمنع الزوج من المراجعة والثامن: أن نصيب الرجل في سهم الغنيمة أكثر من نصيب المرأة، وإذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الأمور، ظهر أن المرأة كالأسير العاجز في يد الرجل، ولهذا قال ﷺ: (استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عندكم عوان) ^(١٩٨) وفي خبر آخر: (اتقوا الله في الضعيفين: اليتيم والمرأة)، ^(١٩٩) وكان معنى الآية أنه لأجل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهن في الاقتدار كانوا مندوبيهن إلى أن يوفوا من حقوقهن أكثر، فكان ذكر ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضارتهن وإيدائهن، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر، كان صدور الذنب عنه أقبح، واستحقاقه للزجر أشد.

والوجه الثاني: أن يكون المراد حصول المنافع واللذة مشترك بين الجانبين، لأن المقصود من الزوجية السكن والألفة والمودة، واشتراك الأنساب واستكثار الأعون والأحباب وحصول اللذة، وكل ذلك مشترك بين الجانبين بل يمكن أن يقال: إن نصيب المرأة فيها أوفر، ثم إن الزوج اختص بأنواع من حقوق الزوجة، وهي التزام المهر والنفقة، والذب عنها، والقيام بمصالحها، ومنعها عن موقع الآفات، فكان قيام المرأة بخدمة الرجل أكد وجوباً، رعاية لهذه الحقوق الزائدة وهذا كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ إِمَّا فَضَلَّ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ^(٢٠٠) وعن النبي ﷺ: (لو أمرت أحداً بالسجود لغير الله لأمرت المرأة بالسجود لزوجها) ^(٢٠١) ثم قال تعالى: والله عزيز حكيم أي غالب لا

يمنع، مصيبة أحكامه وأفعاله، لا ينطرق إليهما احتمال العبث والسفه والغلط والباطل)،^(٢٠٣) وكذلك قول (الإمام القرطبي)،^(٢٠٤) وصاحب تفسير (روح البيان).^(٢٠٥)

النتيجة

من خلال الإطلاع على بعض أقوال المفسرين يتبين إجماع العلماء على قضية الحقوق بين المرأة والرجل والعدالة الإسلامية في هذه الحقوق كذلك يتبين موافقة كلام الإمام ابن عاشور للإجماع في هذه المسألة وإنفرد بذلك لفظ الإجماع دون غيره من المفسرين.

المسألة السادسة-أحكام المواريث (فقه المواريث)

٦. قال تعالى: ﴿يُوصِّيْكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوَقَ أُثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَثًا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبُوِيهِ لِكُلِّ وَحِدَةٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَإِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِّي بِهَا أَوْ دَيْنٍ إِبَأَوْكُمْ وَإِبَنَأَوْكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فِي ضَةٍ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٢٠٥)

وقد أجمع الناس في الأمسكار والأعصار على أن للبنتين الثالثين، أي وهذا الإجماع مستند لسنة عرفوها. ورد القرطبي دعوى الإجماع بأن ابن عباس صح عنه أنه أعطى البنتين النصف. قلت: لعل الإجماع انعقد بعد ما أعطى ابن عباس البنتين النصف على أن اختلال الإجماع لمخالفة واحد مختلف فيه، أما حديث أمراة سعد

بن الربع المتقدم^(٢٠٦) فلا يصلح للفصل في هذا الخلاف، لأن في روايته اختلافاً هل ترك بنتين أو ثلاثة.^(٢٠٧)

الدراسة

أسباب النزول: عن ابن جريج^(٢٠٨) قال: أخبرني ابن المنذر، عن جابر قال: عادني رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنهما في بني سلمة يمشيان، فوجدني لا أعقل، فدعا بماء فتوضاً، ثم رش علي منه فأفاقت فقلت: كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُوصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ دِكْرٍ﴾^(٢٠٩). رواه البخاري^(٢١٠) عن إبراهيم بن موسى، عن هشام، ورواه مسلم عن محمد بن حاتم، عن حجاج، كلامهما عن ابن جريج.^(٢١١) قال أبو جعفر: (يعني بقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾^(٢١٢) فإن كان المتزوجات نساء فوق اثنين، يعني بقوله: نساء، بنات الميت، فوق اثنين، يقول: أكثر في العدد من اثنين فلهن ثلا ما ترك، يقول: فلبنهن الثنان مما ترك بعده من ميراثه، دونسائر ورثته، إذا لم يكن الميت خلف ولدا ذكرا معهن.^(٢١٣)

يقول الإمام الماتريدي في تفسيره: (أما عندنا: فإن للاثنتين ما للثلاث فصاعداً؛ فيكون بيان الحق للثلاث بياناً للاثنتين؛ لأن الله تعالى جعل حق ميراث الواحدة من الأخوات: النصف؛ بقوله: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفٌ مَا تَرَكَ﴾^(٢١٤) ، كما جعل حق الابنة النصف إذا لم يكن معها ذكر بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحِيدَةً فَلَهَا الْيُصْفُ﴾^(٢١٥) وليأبويه لـ ﴿لِكُلِّ وَحِيدٍ مِّنْهُمَا أُسْدُسٌ﴾^(٢١٦) ، ثم جعل للأختين الثلين بقوله: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَّهَا وَلَدٌ﴾^(٢١٧) فإن كانتا اثنتين فلهما الثنان مما ترك^(٢١٨) ، فإذا نزلت الأخوات منزلة البنات في استحقاق النصف إذا كانت واحدة، واستحقاق الثنين إذا

كانتا اثنتين فصاعدا؛ فعلى ذلك نزل بيان الحكم في الأختين منزلة بيان الحكم في الابنتين. قيل: يفوق اثنتين اثنان فما فوقهما). (٢١٧)

قال الإمام السمعاني في تفسيره: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ﴾ (٢١٨) يقول أكثر الصحابة والعلماء على أن لابنتين،

والثلاث: الثلثين. قال ابن عباس (رضي الله عنهما): لابنتين النصف، وإنما الثلثان للثلاث وما زاد؛ تمسكا بظاهر الآية. والأول أصح. (٢١٩)

يدرك الإمام البيضاوي في تفسيره: الخلاف الحاصل بين العلماء وخالف في الثنين فقال ابن عباس (رضي الله عنهما) حكمهما حكم الواحدة، لأنه تعالى جعل الثنين لما فوقهما. وقال الباقيون حكمهما حكم ما فوقهما لأنه تعالى لما بين أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان معه أنثى وهو الثلثان، اقتضى ذلك أن فرضهما الثلثان. ثم لما أوهم ذلك أن يزيد النصيب بزيادة العدد رد ذلك بقوله: فإن كن نساء فوق اثنتين ويؤيد ذلك أن البنت الواحدة لما استحقت الثالث مع أخيها فالحربي أن تستحقه مع اخت مثلاها. وأن البنتين أمس رحما من الأختين وقد فرض لهما الثنين بقوله تعالى: فلهما الثلثان مما ترك. (٢٢٠) وكذلك قول (الإمام ابن كثير، (٢٢١) والإمام البقاعي، (٢٢٢)).

النتيجة

مما تقدم من أقوال المفسرين يتبين أن هناك اجماع نسبي وليس مطلقاً لأنه ذهب أكثر العلماء ان لابنتين الثنين، وذهب ابن عباس (رضي الله عنهما) أنها تأخذ النصف. مما يدل ان كلام الإمام الطاهر بن عاشور في الإجماع قد اخذه مما اجمع عليه العلماء في الاجماع مع انفراده بذكر لفظة الاجماع في تفسيره .

المسألة السابعة - أحكام الحدود (فقه الحدود)

٧. قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفُحْشَةَ مِنْ نِسَاءٍ كُمْ فَاسْتَشِهُدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهَدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يُجْعَلَ أَللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا وَاللَّذِينَ يَأْتِيَنَّهُمْ مِنْكُمْ فَعَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَابًا رَّحِيمًا ﴾ (٢٢٣)

أجمع العلماء على أن هاتين الآيتين منسوختان بآية الجلد في سورة النور .، وحكي ابن الفرس^(٢٤) في ترتيب النسخ أقوالاً ثمانية لا نطيل بها. فاللواو عاطفة حكم تشريع عقب تشريع لمناسبة: هي الرجوع إلى أحكام النساء، فإن الله لما ذكر أحكاماً من النكاح إلى قوله: وآتوا النساء صدقتهن نحلة وما النكاح إلا اجتماع الرجل والمرأة على معاشرة عمادها التأنس والسكنون إلى الأنثى، ناسب أن يعطف إلى ذكر أحكام اجتماع الرجل بالمرأة على غير الوجه المذكور فيه شرعاً، وهو الزنا المعتبر عنه بالفالحنة.^(٢٥)

الدراسة

تعريف النسخ لغة واصطلاحاً

النسخ لغة: مصدر للفعل الثلاثي: نسخ، يقال: نسخت أنسخ نسخاً، ويأتي بمعنى: الإزالة - والإبطال - والنقل والإثبات، والتحويل والتبديل: يقول ابن فارس رحمة الله تعالى: "(نسخ) النون والسين والخاء: أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه: رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه: تحويل شيء إلى شيء.^(٢٦)

النسخ اصطلاحاً: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخٍ عنه، أو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه. وقد اختلف فيه عند الأصوليين على أقوال: فقيل: "إزالة مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله تعالى أو عن رسوله، مع تراخيه عنه على وجه لواه لكان ثابتاً، وقيل: هو إزالة الحكم بعد استقراره، وقيل: هو نقل الحكم إلى خلافه.^(٢٢٧) وقد أبطل الإمام الأدمي هذه الأقوال بوجوه، وأما التعريف الذي ارتضاه كثير من الأصوليين كالأدمي^(٢٢٨) والقاضي أبي بكر الباقياني والصيرفي^(٢٢٩) وأبي إسحاق الشيرازي^(٢٣٠) وغيرهم أن النَّسْخَ هُوَ: "الخطاب الدال على ارتفاع الحُكْمِ الثابت بالخطاب المقدم على وجه لواه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه".^(٢٣١)

يقول الإمام الشافعى في تفسيره: (قال الشافعى رحمه الله: وفي معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَحْشَةَ مِنْ سَاءِئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوْا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهَدُوْا فَأَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّفُوْنَ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سِبِيلًا﴾^(٢٣٢) فنسخت بآية الحدود قوله تعالى: ﴿الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذُوكُمْ بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ أَخْرَى وَلَيَشْهَدَ عَذَابَهُمَا طَالِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾^(٢٣٣) قال النبي ﷺ: "خدوا عنى، خدوا عنى، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام، والثيب بالثيب الرجم"^(٢٣٤) الحديث. فلم يكن على امرأة حبس، يمنع به حق الزوجة على الزوج، وكان عليها الحد).^(٢٣٥)

ذكر الإمام الزجاج في تفسيره: (هذا كان الفرض في الزنا قبل أن ينزل الجلد، ويأمر النبي ﷺ بالرجم، فكان يحبس الزانيان أبداً. وقال بعضهم: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَيِّلًا﴾ (٢٣٦) هو الحد الذي نسخ التخليل في الحبس والأذى). (٢٣٧)

ذكر الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره: حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح، ثنا حجاج، عن ابن جريج، وعثمان بن عطاء، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ قوله: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ

﴿الْفَحِشَةَ مِنْ نِسَاءِكُمْ﴾ (٢٣٨) : فكان ذلك الفاحشة في هؤلاء الآيات قبل أن تنزل سورة النور في الجلد الرجم، فإن جاءت اليوم بفاحشة بينة، فإنها تخرج وترجم بالحجارة، فنسختها هذه الآية: ﴿الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِي فَاجْلِدُوهُ كُلَّهُ وَحِدِّ مِنْهُمَا مِائَةً جَلَدًا﴾ (٢٣٩) والسبيل الذي جعل الله لهن الجلد والرجم، (٢٤٠)

وكذلك يذكر الإمام الغزنوي (٢٤١) في تفسيره: (كانت عقوبة الزنا الإمساك في البيوت، ثم نسخ ذلك بالأذى المذكور بعد هذا، وهو السب والتوبيخ، وقيل: الإمساك للنساء، والأذى للرجال، فلا نسخ بينهما ورجحه ابن عطية بقوله: في الإمساك من نسائكم، وفي الأذى منكم، ثم نسخ الإمساك والأذى بالرجم للمحسن وبالجلد لغير المحسن، واستقر الأمر على ذلك، وأما الجلد فمذكور في سورة النور، وأما الرجم فقد كان في القرآن ثم نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد رجم ﷺ ما عزا الإسلامي وغيره فأعرضوا عنهما لما أمر بالأذى للزاني أمر بالإعراض عنه إذا تاب، وهو ترك الأذى قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْتَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ﴾ (٢٤٢) أي: إنما يقبل الله توبة من كان على هذه الصفة. (٢٤٣) وكذلك قول صاحب تفسير (روح البيان). (٢٤٤)

النتيجة

ما تبين من اقوال العلماء في تفاسيرهم يتبيّن أن هاتين الآيتين منسوختان بآية الجلاد في سورة النور، ﴿ إِنَّ الْزَّانِيَةَ وَالْزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّهُ وَحِدِّ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذُوهُ بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُقْرِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشَهَدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢٤٠) ويكون موافقاً لما ذكره الطاهر بن عاشور في تفسيره وانفرد بذلك لفظة الاجماع .

الخاتمة

أسأل الله تعالى أن يحسنها

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة، التي عشت مع تفسير ابن عاشور رحمه الله مدة من الزمن ليست بالقصيرة استقرت مسائل الاجماع من بداية تفسيره الى نهايته يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية التي تسلط الضوء على منهجية ابن عاشور في التعامل مع الإجماع كأحد مصادر التفسير، وأثره في فهم النصوص القرآنية.

أقف على بعض من الأمور منها:

- أ. أهمية الإجماع في منهج ابن عاشور: اعتمد ابن عاشور على الإجماع كأحد الأدوات التفسيرية المهمة، حيث رأى أنه يعكس فهم الأمة الإسلامية للنصوص القرآنية عبر العصور. ومع ذلك، لم يكن ابن عاشور يتبع الإجماع بشكل مطلق، بل كان يخضعه للتحليل والنقد، خاصة عندما يتعارض مع السياق القرآني أو مع مقاصد الشريعة الإسلامية .

٢. نقد ابن عاشور للإجماعات السابقة: تميز ابن عاشور بنظرية ندية للإجماعات التي نقلها المفسرون السابقون، حيث كان يرى أن بعضها قد يكون مبنياً على فهم غير دقيق أو على نقل غير موثوق.
٣. الإجماع والمقاصد الشرعية: ركز ابن عاشور على ربط الإجماع بمقاصد الشريعة، حيث كان يرى أن الإجماع يجب أن يكون متوافقاً مع الأهداف العامة للقرآن، مثل تحقيق العدل والإصلاح الاجتماعي. وقد أظهرت الأطروحة كيف أن ابن عاشور استخدم الإجماع كأدلة لتعزيز فهم المقاصد الشرعية، مما جعل تفسيره يتميز بالعمق والشمولية.
٤. التجديد في التعامل مع الإجماع: تميز ابن عاشور بتجديده في التعامل مع الإجماع، حيث لم يقتصر على النقل التقليدي، بل كان يعتمد على التحليل والاستبatement. وقد أظهرت الدراسة كيف أن ابن عاشور كان يعتمد على الأدلة العقلية والنقلية معاً، مما جعل تفسيره يتميز بالتوازن بين الأصالة والتجدد.
٥. أثر الإجماع في تفسير التحرير والتنوير: أظهرت الأطروحة أن الإجماع كان له أثر كبير في تفسير ابن عاشور، حيث ساعد في توضيح العديد من القضايا الشرعية واللغوية. ومع ذلك، كان ابن عاشور دائماً ما يربط الإجماع بالسياق القرآني، مما جعل تفسيره يتميز بالدقة والوضوح.
٦. انفرد ابن عاشور بذكر اللفاظ (اجمع- اجمعوا- اتفق) في تفسيره كما بينت سابقاً في كل نتيجة اقوم بها في كل مسألة تذكر.

- (١) دائرة المعارف التونسية / إشراف أحمد خالد ومحمد الطالبي وعبد القادر المهيري، ص (٤٠).
- (٢) المرسى مدينة ساحلية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط تقع على مسافة ١٨ كيلومترا شمال مدينة تونس، وهي تمثل مع حلق الوادي والكرم وقرطاج ضاحيتها الشمالية. يبلغ تعداد سكان بلدية المرسى ٩٧٨٩٠ نسمة يسكن منهم ٣٦٢٣٤ مدينة المرسى، ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦ هـ) دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م، (٥٠٠/١)، وموسوعة ويكيبيديا.
- (٣) شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور / بفاسن الغالي، ص (٣٧).
- (٤) ينظر: المصدر نفسه، ص (٣٧ - ٤٠).
- (٥) ينظر: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور / بفاسن الغالي، ص (٦٨).
- (٦) تعطى هذه الشهادة بعد امتحان التطويع وكان امتحان التطويع من سنة (١٢٩٢) إلى (١٣١٦) عبارة عن إقاء درس واحد في كتاب يختاره التلميذ من الكتب التي له فيها دروس، والمشايخ والناظر يعينون له موضوعاً منه، ويعطونه ثمانية أيام لمطالعته وإلقائه، وإذا أحسن إلقاءه رُخص له الإقراء في الجامع الأعظم. انظر جامع الزيتونة المعلم ورجاله / محمد العزيز ابن عاشور، ص (١١٥).
- (٧) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ) المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر عام النشر: ٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ. (١٥٨/١ - ١٥٩/٣).
- (٨) تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، سنة النشر ١٩٩٤ م، (٣٠٦/٣).
- (٩) ابن عاشور ومنهجه في التفسير، الرئيس، عبد الله بن إبراهيم ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام ٤٠٨ هـ، (١٤٦/١).
- (١٠) التحرير والتوكير «تحرير المعنى السديد وتوثيق العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ) ، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ (١٦٢/٢).
- (١١) ينظر: ابن عاشور ومنهجه في التفسير، عبد الله الرئيس، رسالة ماجستير (١٦٥ / ١)، وتراجم المؤلفين التونسيين، (٤، ٤، ٤). (١٥٠/١).
- (١٢) العقيدة الوسطية وشرحها للإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني. - تحقيق: السيد يوسف أحمد. - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- (١٣) شرح العقائد النسفية كتاب في علم التوحيد والعقيدة الإسلامية من تأليف الإمام سعد الدين النقازاني قام فيه بشرح كتاب العقيدة المشهور باسم العقائد النسفية، والذي يعد من أهم المصنون في العقيدة الماتريدية، وهو عبارة عن مختصر أو فهرس لتبصرة الأدلة في أصول الدين للإمام أبي المعين النسفي، وقد أشار النقازاني عند تقديميه لشرح الكتاب على أهمية كتاب العقائد النسفية وما اشتمل عليه من بحوث هامة، حيث يقول: «ولأن المختصر المسمى بالعقائد، للإمام الهمام، قدوة علماء الإسلام، نجم الملة والدين» عمر النسفي -. أعلا الله درجته في دار السلام - يشتمل من هذا الفن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد في ضمن فصول، هي الدين قواعد وأصول، وأثناء نصوص هي لليقين جواهر وفضوص، مع غاية من التفريح والتهذيب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب.

(١٤) المواقف في علم الكلام، أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الأيجي (ت: ٧٥٦)، عالم الكتب بيروت.

(١٥) سورة المطففين رقم الآية (١٥).

(١٦) ينظر: التحرير والتنوير، (٢٠١ / ١٥).

(١٧) سورة المطففين رقم الآية (٢٣).

(١٨) التحرير والتنوير، (٢٠١ / ١٥).

(١٩) ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقون بالقدرة، والعدلية، وهم قد جعلوا لفظ القدرة مشتركاً، وقالوا: لفظ القدرة يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى، احتراماً من وصمة للقباصحاب أبي الهذيل حمدان بن الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة، ومقدم الطائفية، ومقرر الطريقة، والمناظر عليها، أخذ الاعتزاز عن عثمان بن خالد الطويل، عن واصل بن عطاء. ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية. ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري. ينظر: المل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهري (ت: ٥٤٨ هـ) مؤسسة الطبي. (٤٢ / ٩).

(٢٠) كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. والمرجئة صنف آخر تكلموا في الإيمان والعمل، إلا أنهم وافقوا الخوارج في بعض المسائل التي تتعلق بالإمامية والوعبية داخلة في الخوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبرة وتخلده في النار، فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الخوارج. أعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جماعة من كان معه في حرب صفين، وأشدتهم خروجاً عليه ومرفقاً من الدين: الأشعث بن قيس الكندي، ومسعر بن فذكي التميمي، وزيد بن حسين الطائي، ينظر: كتاب المل والنحل للشهري (١١٤ / ١).

(٢١) ينظر: التحرير والتنوير، (١٨٨ / ٥).

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه، (٤ / ٢٧٤).

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه، (٥ / ٦٦).

(٢٤) ينظر: التحرير والتنوير، (٦٦ / ٥).

(٢٥) ينظر: التحرير والتنوير، (٦ / ٦).

(٢٦) وادي السبع موضع بين مكة والبصرة وهو وادٌ قفر من السكان تكثر به السباح، قال سليم: مررت على وادي السبع ولا أرى كوادي السبع حين يظلم وادياً. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦ هـ) دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م (٣٤٤ / ٥)، لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الروييفي الإفريقي (ت: ٧٢١ هـ)، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة، (١٤١٤ هـ، ٨ / ١)، مادة: سبع، (١٤٩ / ٨).

(٢٧) التحرير والتنوير، (٦ / ١).

(٢٨) ينظر: التحرير والتنوير، (١٠ / ١ - ٣٠).

(٢٩) ينظر: التحرير والتنوير، (٥ / ١٤).

(٣٠) سنن الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الصحاك، الترمذى، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، المحقق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامى - بيروت سنة النشر: ١٩٩٨ م، رقم الحديث ٣٣٦٤ (٤٥١ / ٥) أبواب التفسير - باب ومن سورة الإخلاص، حكم المحدث: حسن دون قوله والحمد الذى

(٣١) ينظر: التحرير والتنوير، (٦١١ / ٣٠).

(٣٢) سورة ق رقم الآية (٣٨).

- (٣٣) التحرير والتنوير، (٣٢٦/١٢).
- (٣٤) سورة النحل رقم الآية (٧٥).
- (٣٥) التحرير والتنوير، (٢٢٦/٧).
- (٣٦) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري
محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق
النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ،
رقم الحديث ٤٤٧٤ (١٧/٦) كتاب تفسير القرآن- باب ما جاء في فاتحة الكتاب.
- (٣٧) التحرير والتنوير، (١٣٤/١).
- (٣٨) سورة البقرة رقم الآية (١٣).
- (٣٩) التحرير والتنوير، (٦٧٥/١).
- (٤٠) سورة البقرة رقم الآية (٤٨).
- (٤١) الكلبي (٦٤٠ - ٦١٦ هـ) علي بن المظفر بن إبراهيم الكلبي الوداعي، علاء الدين، ويقال
له ابن عرفة: أديب متفنن شاعر، عارف بالحديث والقراءات. من أهل الإسكندرية. أقام بدمشق،
وتوفي فيها. له "الذكرة الكلبية" خمسون جزءاً، أدب وأخبار وعلوم، و"ديوان شعر" في
ثلاثة مجلدات. ينظر: الأعلام للزركلي، (٢٣/٥).
- (٤٢) ديوان امرى القيس، امروُ القيس بن حجر بن الحارث الكلبي، من بنى آكل المرار (ت:
٥٤٥ هـ) اعترى به: عبد الرحمن المصطاوي دار المعرفة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٤ م، (٩٦).
- (٤٣) سورة الزلزلة رقم الآية (٦).
- (٤٤) التحرير والتنوير، (٦٩٨/١).
- (٤٥) سورة النساء رقم الآية (٥٠).
- (٤٦) سورة الفتح رقم الآية (٢٨).
- (٤٧) التحرير والتنوير (٨٥/٥).
- (٤٨) سورة المدثر رقم الآية (٦).
- (٤٩) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملاني، أبو جعفر
الطبرى (ت: ٣١٠ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -
٢٠٠٠ م، (١٤/٢٣).
- (٥٠) التحرير والتنوير، (٢٩٩/٢٩).
- (٥١) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي
(ت: ٦٦٦ هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا
الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م ص (٦٠).
- (٥٢) سورة يونس من الآية (٧١).
- (٥٣) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري
الرويفي الإفريقي (ت: ٢١١ هـ)، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ، (٥٧/٨).
- (٥٤) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧ هـ)،
تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة
الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ص
(٧١٠).
- (٥٥) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القردوبي الرازي، أبو الحسين (ت:
١٣٩٥ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، (١/١). (٤٧٩)

- (٥٦) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص (١٠).
- (٥٧) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ) حقه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض- جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، بدون ناشر الطبعة : الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (١٠٥٧ / ٤).
- (٥٨) الإحکام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأدمي (ت: ٦٣١هـ) المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، (١٩٦ / ١).
- (٥٩) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، (٢١٠ / ٢).
- (٦٠) المصدر نفسه.
- (٦١) ينظر: التقرير والتحبير، (٦٣ / ٣)، وشرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيره حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (٦٣٧).
- (٦٢) ينظر: التقرير والتحبير، (٦٣ / ٣) و(٦٨ / ٣)، وينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتأج الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسون بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، (٨٦٦ / ٢)، وشرح الكوكب المنير (٤٧٥).
- (٦٣) ابن النجّار (٨٩٨ - ٩٧٢هـ) محمد بن عبد العزيز الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء، الشهير بابن النجار: فقيه حنفي مصري. من القضاة. قال الشعراوي: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئاً يثنى، وما رأيت أحداً أحرى منطقاً منه ولا أكثر أدباً مع جليسه. له (منتفي الإرادات في جمع المقنع مع التتفيق وزيادات) مع شرحه للبهوتى، فى فقه الحنابلة، و (شرحه) غير تام، ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمد بن علي بن فارس، الزركلى الدمشقى (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م، (٦/٦).
- (٦٤) شرح الكوكب المنير، (٥٧٠ / ٣).
- (٦٥) أبو الوفاء البغدادي (٤٣١ - ٥١٣هـ) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفرى، أبو الوفاء، يعرف بابن عقيل: عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته. كان قويّ الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته. له تصانيف أعظمها "كتاب الفنون" بقيت منه أجزاء، وهو في أربعين جزء، قال الذهبي في تاريخه: كتاب الفنون لم يصنف في الأصول والفرق والفصول في فقه الحنابلة، عشرة مجلدات، ينظر: الأعلام للزركلى، (٣١٣ / ٤).
- (٦٦) الواضِح في أصول الفقه، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفرى، (ت: ٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م، (٢٨ / ٢).
- (٦٧) ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقى الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فبلغ واشتهر كان كثير البحث في فنون الحكمة، من

- كتبه، (الجواع) في السياسة الإلهية والأيات النبوية، ويسمى (السياسة الشرعية) و(الفتاوى) خمس مجلدات، و(الأيمان). ينظر: الأعلام للزركلي، (١٤٤٤/١).
- (٦٨) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٩٩٥م، (٢٠١١م)، وينظر: أصول الفقه وابن تيمية، صالح بن عبد العزيز آل منصور، حالة الفهرسة: غير مفهرس، دار النصر للطباعة الإسلامية سنة النشر: ١٩٨٥ - ١٤٥٣هـ.
- (٦٩) مجموع الفتاوى، (٢٠١١٩).
- (٧٠) هناك خلاف بين الأصوليين في اعتبار قول العوام في الإجماع أو لا، والقول باعتباره قول ضعيف، وينظر: الاعتصام للشاطبي (٧٧٦/٢).
- (٧١) ينظر: بقية كلامه في كتاب جماع العلم، وهو في الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى (١٤٠٤هـ)، دار الفكر - بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (وأعادوا تصويرها ١٤١٠هـ)، (٢٩٥/٧)، وينظر: حجية الإجماع" للدكتور عدنان السرميني (٩٢).
- (٧٢) ينظر: العدة للفاضي (٤/١٠٥٩)، الواضح في أصول الفقه" (٥/١٠٤)، وشرح الكوكب المنير (٢١٣/٢).
- (٧٣) ينظر: الأحكام للأدمي (١٩٨١)، ومناقشة الاستدلال بالإجماع، فهد بن محمد السدحان، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، (٤٦)، والإجماع لأبي بكر الجصاص دراسة في فكره من خلال تحقيق باب الإجماع، مؤلف الكتاب: زهير شفيق كبي، (٤٢)، وأصول الفقه وابن تيمية، صالح بن عبد العزيز آل منصور، حالة الفهرسة: غير مفهرس، دار النصر للطباعة الإسلامية سنة النشر: ١٤٠٥ - ١٩٨٥م (٢٧٠)، حجية الإجماع" للدكتور عدنان السرميني، (١٠٣) وما بعدها.
- (٧٤) العدة للفاضي أبو يعلى (١٠٦٠/٤).
- (٧٥) العدة للفاضي أبو يعلى (١٠٦٠/٤)، وينظر: الواضح في أصول الفقه، (٥/١٠٤)، وشرح الكوكب المنير، (٢١٣/٢).
- (٧٦) المصدر نفسه (١٠٦٠/٤).
- (٧٧) وينظر: الأم، (٢٩٤/٧) وما بعدها.
- (٧٨) ينظر: العدة للفاضي (٤/١٠٥٩).
- (٧٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبي العزير المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) قدم له وعلق عليه وخرج أحديه وأثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ (٥٤/٢).
- (٨٠) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٥٢٧/٣).
- (٨١) إرشاد الفحول للشوکانی (٣١٧/١).
- (٨٢) ينظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٤/١٠٩٠)، وشرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفى الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (٤٧/٣)، وأصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (٣٧٢)، وإرشاد الفحول للشوکانی (٣١٧/١)، والمدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، سنة النشر: ١٤٤٥ - ٢٠٠٤م، (٧٩/١).
- (٨٣) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن اسم، (ت: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، (١١٤/٢).

- (٨٤) الإحکام للأمدي (٢٣٠/١)، وحجية الإجماع، للدكتور عدنان السرميني (٣٢٤).
- (٨٥) ينظر: شرح التلويح على التوضیح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣ هـ)، مکتبة صبیح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ (١٠٢/٢).
- (٨٦) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١٠٩/٤).
- (٨٧) الصّرْصَرِي (٦٥٧ - ٧١٦ هـ) سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنفي، من العلماء. ولد بقرية طوف - أو طوفا - (من أعمال صرصر: في العراق) ودخل بغداد سنة ٦٩١ هـ ورحل إلى دمشق سنة ٧٠٤ هـ وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفي في بلد الخليل (بفلسطين). له (بغية السائل في أمهات المسائل) في أصول الدين، و(الإكسير في قواعد التفسير) في دار الكتب، و(الرياض النواضر في الأشباه والنظائر). ينظر: الأعلام للزركلي، (١٢٨-١٢٧/٣).
- (٨٨) شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٧/٣).
- (٨٩) شرح مختصر الروضة للطوفي، (٤٧/٣)، وينظر: في هذه المسألة بالإضافة للمصادر السابقة: الإحکام للأمدي (٢٣٠/١)، والمستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م (١٤٨)، والبحر المحيط للزركشى (٤٣٩/٦)، والتقرير والتحبير، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفى (ت: ٨٧٩ هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، (٨٤/٣).
- (٩٠) ابن قدامة (٥٩٧ - ٦٨٢ هـ) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنفي، أبو الفرج، شمس الدين: فقيه، من أعيان الحنابلة. ولد وتوفي في دمشق. وهو أول منولي قضاء الحنابلة بها، استمر فيه نحو ١٢ عاماً ولم يتناول عليه (معلوماً) ثم عزل نفسه. له تصانيف، منها (الشافى) وهو الشرح الكبير للمقعن، في فقه الحنابلة. ينظر: الأعلام للزركلي، (٣٢٩/٣).
- (٩١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موقف الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م (٤٦١/٢).
- (٩٢) الإحکام للأمدي (٢٣٠/١)، وحجية الإجماع، للدكتور عدنان السرميني (٣١٦).
- (٩٣) الوصول إلى الأصول، احمد بن علي بن برهان البغدادي (ت: ٥١٨)، تحقيق الدكتور عبد الحميد علي بن زيد، مکتبة المعارف الرياض (١٢٢/٢)، حجية الإجماع للدكتور عدنان السرميني (٣٢٧)، الإجماع مصدر ثالث من مصادر التشريع الإسلامي، للدكتور عبد الفتاح الشیخ (٢٥٤).
- (٩٤) ينظر: المواقف للشاطبی المالکی (٢٧١/٣).
- (٩٥) إعلام الموقعين لابن القیم (٢/٢٧٧).
- (٩٦) ينظر: إعلام الموقعين، (٢٧٧/٢)، ولا ابن تيمية تقسيم آخر فليراجع: مجموع الفتاوى، (٣٠٣/٢٠)، وأصول الفقه وابن تيمية (٣٤٠).
- (٩٧) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، (٣٠٨/٢٠).
- (٩٨) الإجماع للدكتور عبد الفتاح حسني (١٢٨)، والمدخل الفقهي العام لأحمد الزرقا (٧٨/١).
- (٩٩) أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة - بيروت (٣٠٣/١)، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري (٢٢٦/٣).
- (١٠٠) الإجماع للدكتور عبد الفتاح حسني (١٣١).

- (١٠١) أصول السرخسي (٣٠٣/١)، وكشف الأسرار (٢٢٨/٣).
- (١٠٢) حجية الإجماع للدكتور عدنان السرمي (٢٢٦)، والإجماع للدكتور عبد الفتاح حسيني (١٣١)، وينظر: التقرير والتحبير (١٠٢/٣)، وكشف الأسرار (٢٢٨/١).
- (١٠٣) العدة للفاضي أبي يعلى (١١٧٠/٤)، والوصول إلى الأصول لابن برهان (١٢٦/٢)، والإحکام للأمدي (٢٥٢/١)، وشرح الروضة للطوفی (٧٨/٣)، وحاشية العطار على الجلال (٢٢٢/٢).
- (١٠٤) حجية الإجماع للدكتور عدنان السرمي (٢٣١).
- (١٠٥) المصدر نفسه (٢٣١).
- (١٠٦) حجية الإجماع للدكتور عدنان السرمي (٢٣١).
- (١٠٧) العدة للفاضي أبي يعلى (١١٧٥/٤)، والمستصنف للغزالی (١٥١)، والمهذب لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة (٩٣٥/٢)، حجية الإجماع للدكتور عدنان السرمي (٢٣٢).
- (١٠٨) روضة الناظر (٥٠٠/٢)، والمهذب لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة (٩١٧/٢)، وحجية الإجماع للدكتور عدنان السرمي (٤٠٤).
- (١٠٩) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشی، (٥٢٦/٦).
- (١١٠) وهذه مسألة اختلف الأصوليون فيها هل تعتبر إجماعاً أو لا؟، ينظر: العدة" لأبي يعلى، (١١٥/٤)، وإرشاد الفحول للشوکانی، (٣٣٢/١)، والإحکام للأمدي، (٢٧٥/١).
- (١١١) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، (٣٠٠-٢٨٢).
- (١١٢) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٢٦٠/٢) و (٢٩٠-٢٨٨/٢) ينظر: الباب السادس مصادر التشريع للمصدر نفسه (القرآن - السنة- الإجماع- القياس).
- (١١٣) سورة البقرة الآية (٦).
- (١١٤) الإمام العلامة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي، أبو بكر محمد بن الطيب ابن محمد بن جعفر بن قاسم البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلياني، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه مات في ذي القعدة، سنة ثلث وأربع مائة. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن فَائِيْزَ الْذَّهَبِيِّ (ت: ٧٤٨ هـ) دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧-٢٠٠٦ م ، (١٣-١١/١٣).
- (١١٥) ابن راشد (٧٣٦ هـ) محمد بن عبد الله بن راشد، البكري نسبا، القصي بلدا، نزيل تونس، أبو عبد الله، المعروف بابن راشد: عالم بفقه المالكية. ولد بقصبة، وتعلم بها ويتقن وبالإسكندرية والقاهرة. وحج سنة ٦٨٠ وولي القضاء ببلده مدة، وعزل. وتوفي بتونس. له تأليف، منها (الباب للزركلي)، (٢٣٤/٦).
- (١١٦) العلامة إمام المتكلمين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري، اليماني، البصري، مولده سنة ستين ومائتين، مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩٢/١١).
- (١١٧) أنوار البروق في أنواع الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الماليكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤ هـ)، عالم الكتب الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، (١٣٦/١).
- (١١٨) التحرير والتتویر « تحرير المعنى السديد وتتویر العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ، (٢٤٩).
- (١١٩) سورة القصص من الآية (٤٨).

- (١٢٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويقي الإفريقي (ت: ٧١١هـ) دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ (١٤٤٥).
- (١٢١) قال ابن تيمية: (و) الكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، لكان كفراً أعظم، فعلم أن الإيمان ليس التصديق فقط، ولا الكفر هو التكذيب فقط) الإيمان، تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنفي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان،الأردن الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م (٢٢٩).
- (١٢٢) ابن الكلبي أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب العلامة، الأخباري، النسابة الأولد، أبو المنذر هشام ابن الأخباري الباهر محمد بن السائب بن بشر الكلبي، الكوفي، أحد المتروكين كأبيه. روى عن أبيه كثيراً. وعن: مجال، وأبي مخف لوط، وطائفه. حدث عنه: ابنه؛ العباس، ومحمد بن سعد، وخليفة بن خياط، وابن أبي السري العسقلاني، وأحمد بن المقدام العجلي. قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه. قوله: كتاب (الجمرة) في النسب، وكتاب (حلف الفضول) وكتاب (المنافرات)، وكتاب (الكنى). وتصانيفه جمة، يقال: بلغت مائة وخمسين مصنفاً . وكان أبوه مفسراً، ولكنه لا يوثق به أيضاً، وفيه رفض كابنه. سير أعلام النبلاء (١٠١٠١٠١٠١٠٢-١٠٢-١٠١٠١٠١٠١٠٢).
- (١٢٣) أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الوادي، النيسابوري، الشافعى (ت: ٤٦٨هـ) المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان قال المحقق: فمت بتوفيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخرجاً مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد دار الإصلاح - الدمام الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، (٢١).
- (١٢٤) تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الباهى (ت: ١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ، (٨٨/١).
- (١٢٥) سورة البقرة الآية (٦).
- (١٢٦) سورة البقرة من الآية (٦).
- (١٢٧) سورة الحديد من الآية (٢٠).
- (١٢٨) لبيد بن ربيعة العامري، (٤٤١هـ = ٦٦١م) الشاعر المشهور الذي قال فيه النبي ﷺ: "أصدق كلمة قالتها العرب كلمة لبيد: لا كل شيء ما خلا الله باطل". قال مالك: بلغني أن لبيدا عمر مائة وأربعين سنة، وبكتى أبو عقيل. قال ابن أبي حاتم: بعث الواليد بن عقبة إلى منزل لبيد عشرين جزوراً فنحرت. لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على ﷺ وبعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيته واحداً فمقامها بمنى، تأبد غولها فرجامها، وكان كريماً: نذر أن لا تهب الصبا إلا نحر وأطعم. جمع بعض شعره في «ديوان - ط» صغير، ترجم إلى الألمانية. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٢/٢).
- (١٢٩) الربيع بن أنس، ابن زياد البكري، الخراساني، المروزي، بصرى. سمع أنس بن مالك، وأبا العالية الرياحى، وأكثر عنه والحسن البصري. وعنه: سليمان التيمي، والأعمش، والحسين بن واقد، وأبو جعفر الرازى، وعبد العزيز بن مسلم، وابن المبارك، وأخرون. وكان عالم مرو في زمانه. وقد روى: الليث، عن عبيد الله بن زحر، عنه، ولقيه سفيان الثورى. قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن أبي داود: سجن بمرو ثالثين سنة قلت: سجنه أبو مسلم تسعة أعوام، وتحيل ابن المبارك حتى دخل إليه، فسمع منه. يقال: توفي سنة تسع وثلاثين ومائة. حديثه: في السنن الأربع، ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٦).

- (١٣٠) تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠ هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، (٧٢-٧١/١) (٧٢-٧١).
- (١٣١) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦ هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، (١٤٢٠ هـ) (٢٨٢/٢).
- (١٣٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم المشقي (ت: ٧٧٤ هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامه، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية (١٤٢٠ هـ) (١٩٩٩ م) (١٧٣/١).
- (١٣٣) ينظر: الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، دار الفكر - بيروت (٧٢/١).
- (١٣٤) سورة البقرة الآية (٣٠)
- (١٣٥) التحرير والتواتر (٤٠٠-٣٩٩/١).
- (١٣٦) معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) دار مكتبة الحياة - بيروت عام النشر: [١٣٧٧-١٣٨٠] هـ ج ٢ / ١٣٧٧-١٣٥٨ هـ، ج ١ / ٣-١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، ج ٤ / ٤-١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م، ج ٥ / ٥-١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م، ج ٣ / ٣-١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- (١٣٧) تعدد الخلافاء ووحدة الأمة فقهًا وتاريخًا ومستقبلًا، الدكتور محمد خلدون أحمد نورس مالكي، رسالة دكتوراه - قسم الفقه الإسلامي وأصوله / جامعة دمشق عام النشر: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، (١٩).
- (١٣٨) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولی الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨ هـ) المحقق: عبد الله محمد الدرويش، حالة الفهرسة: غير مفهرس، دار يعرب سنة النشر: ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م، (١٩١).
- (١٣٩) مسعود بن عمر بن عبد الله التقشاراني، سعد الدين: (٧١٢ - ٧٩٣ هـ) من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتقشاران (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعد تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكتة. من كتبه (تهذيب المنطق) و (المطول) في البلاغة و (المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و (مقاصد الطالبين) في الكلام، و (شرح مقاصد الطالبين)، وهو أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملابين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م، (٢١٩ / ٧).
- (١٤٠) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التقشاراني، (ت: ٧٩١ هـ) دار المعارف النعmaniّة سنة النشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م مكان النشر باكستان، (٢٣٤/٥).
- (١٤١) الحسن البصري (١١٠-٢١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الانصاري ويقال مولى أبي اليسير كعب بن عمرو السلمي قاله عبد السلام ابن مطهر عن غاضرة بنت قرهد العوفي ناشا الحسن بوادي القرى وحضر الجمعة مع عثمان وسمعه يخطب وشهد يوم الدار وله يومئذ أربع عشرة سنة ، سير اعلام النبلاء (٣٣٧/٥).
- (١٤٢) النكت والعيون للماوردي.
- (١٤٣) سورة يونس من الآية (١٤).
- (١٤٤) سورة الاعراف من الآية (٦٩).
- (١٤٥) مفاتيح الغيب للرازي (٣٨٩-٣٨٨/٢).

- (١٤٦) عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم، فقيه معتزلية مفسر، قال ابن المرتضى: كان من أفصح الناس وأفقهم وأورعهم، خلا أنه كان يخطئ عليا عليه السلام في كثير من أفعاله وبصواب معاوية في بعض أفعاله. وله (تفسير) الأصول، ومناظرات مع ابن الهذيل العلاف قال ابن حجر: هو من طفة ابن الهذيل وأقدم منه. وقال القاضي عبد الجبار: كان جليل القدر يكتبه السلطان. ينظر: الأعلام للزركلي (٣٢٣/٣).
- (١٤٧) سورة البقرة من الآية (٣٠).
- (١٤٨) سورة ص من الآية (٢٦).
- (١٤٩) سورة النور من الآية (٥٥).
- (١٥٠) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفش دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م (٢٦٤/١).
- (١٥١) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ) حقيقه وخرج أحاديثه: يوسف علي بيروي راجعه وقدم له: محبي الدين ديب مستو دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (٧٨/١).
- (١٥٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم المشقى (ت: ٧٧٤هـ) المحقق: سامي بن محمد سلامة دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٥هـ - ١٩٩٩م (٢١٨-٢١٦/١).
- (١٥٣) ينظر: تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م ، (٨١-٨٠/١).
- (١٥٤) سورة البقرة الآية (٢١٧).
- (١٥٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (بصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ، رقم الحديث (٢٠٧٨/٩).
- (١٥٦) التحرير والتبيير (٣٢٧/٢).
- (١٥٧) محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب، الإمام العلم، حافظ زمانه أبو بكر القرشي الزهري المدني نزيل الشام. روى عن ابن عمر، وجابر بن عبد الله شيئاً قليلاً، ويحتمل أن يكون سمع منهما، وأن يكون رأى أبو هريرة وغيره، فإن مولده فيما قاله دحيم وأحمد بن صالح في سنة خمسين. سمع ابن شهاب من ابن عمر ثلاثة أحاديث، وقال عبد الرزاق حدثنا معمر قال: سمع الزهري من ابن عمر حديثين. ينظر سير اعلام النبلاء (٦٩/٦).
- (١٥٨) أسباب النزول للواحدي (٦٨).
- (١٥٩) سورة البقرة من الآية (٢١٧).
- (١٦٠) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملاني، أبو جعفر الطبرى (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٦٥٠/٣).
- (١٦١) وفي بعض النسخ (يسحبونهم).
- (١٦٢) عقل القتيل: أعطى ديته، ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ).
- (١٦٣) سورة التوبه الآية (١).
- (١٦٤) سورة البقرة من الآية (٢١٧).

- (١٦٥) سورة البقرة من الآية (٢١٧).
- (١٦٦) سورة البقرة من الآية (٢١٧).
- (١٦٧) تفسير ابن كثير (١٥٧٧-٥٧٦/١).
- (١٦٨) ينظر: الباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنفي المشقي النعmani (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م، (٨/٤).
- (١٦٩) ينظر: الدر المنثور للسيوطى (٦٠٣/١).
- (١٧٠) سورة البقرة الآية (٢١٩).
- (١٧١) التحرير والتتوير (٣٤١/٢).
- (١٧٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، (٦٤٩/٢)، ومعجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء الفزويين الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٢١٥/٣).
- (١٧٣) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوى، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسى الرامىنى ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٢٦٣هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركى ، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (٩٦/١٠).
- (١٧٤) اسباب النزول للواحدى (٧١).
- (١٧٥) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شبلي عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (٢٩١/١).
- (١٧٦) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ مسلم بن الحاج أبو الحسن الشيرى النيسابورى (ت: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربى - بيروت، رقم الحديث ١٩٨٥ (١٥٧٣/٣).
- (١٧٧) تفسير الراغب الأصفهانى أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ) جزء ١: المقدمة وتقدير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيونى كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (١١/٤٥٠-٤٤٩).
- (١٧٨) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، الإمام، عالم العصر (١٥٠هـ- ٨٢٥م)، ناصر الحديث، اتفق مولد الإمام بغزة ، ومات أبوه إدريس شابا ، فنشأ محمد يتيمًا في حجر أمه، فخافت عليه الضياعة ، فتحولت به إلى محتده وهو ابن عامين، فنشأ بمكة وأقبل على الرمي ، حتى فاق فيه القرآن ، وصار يصيب من عشرة أسهم تسعه ، ثم أقبل على العربية والشعر، فبرع في ذلك وتقدم . ثم حب إليه الفقه ، فساد أهل زمانه. مصنفاته: كتاب الرسالة القديمة (كتبه في بغداد)، كتاب الرسالة الجديدة(كتبه في مصر) كتاب اختلاف الحديث، كتاب جماع العلم، كتاب إبطال الاستحسان، كتاب أحكام القرآن، كتاب بيان فرض الله عز وجل، كتاب صفة الأمر والنهي، كتاب اختلاف مالك والشافعى، ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/١٠).
- (١٧٩) أبو حنيفة الإمام، فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة النعمن بن ثابت بن زوطى التىمى ، الكوفى، مولى بنى تيم الله بن ثعلبة يقال: إنه من أبناء الفرس ولد سنة ثمانين فى حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة . ولم يثبت له حرف عن أحد منهم ، وروى

عن عطاء بن أبي رياح ، وهو أكتر شيخ له وأفضلهم على ما قال. وعن الشعبي ، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغواصيه، فالإله المتنهي والناس عليه عيال في ذلك محمد بن أبيوب بن الضريس، حدثنا أحمد بن الصبّاح، سمعت الشافعي قال: قيل لمالك: هل رأيت أبي حنيفة؟ قال: نعم. رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحاجته وعنه أسد بن عمرو، أن أبي حنيفة رحمه الله صلى العشاء والصبح بوضوء أربعين سنة توفي شهيداً مسقاً في سنة خمسين ومائة وله سبعون سنة، وعليه قبة عظيمة ومشهد فاخر ببغداد ، والله أعلم. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٢/٦).

(١٨٠) عامر بن شراحيل الشعبي بن عبد بن ذي كبار وذو كبار: قيل من أقبائل اليمن - الإمام ، علامة العصر ، أبو عمرو الهمданى ثم الشعبي ويقال: هو عامر بن عبد الله ، وكانت أمه من سبى جلولاً مولده في إمرة عمر بن الخطاب لست سنين خلت منها . رأى علياً وصلى خلفه، وسمع من عدة من كبراء الصحابة وحدث عن سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد وأبي موسى الأشعري ، وعدي بن حاتم ، وأسامي بن زيد وأبي مسعود البدرى ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وعائشة ، وجابر بن سمرة وابن عمر توفي رحمه الله سنة ١٠٠. سير أعلام النبلاء (١٧١/٥).

(١٨١) عبد الله بن عمر ابن الخطاب (١٠ ق. هـ- ٧٣ ق. هـ) بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب بن لؤي بن غالب، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن القرشي، العدوى المكي، ثم المدنى. أسلم وهو صغير، ثم هاجر مع أبيه لم يحتمل، واستصغر يوم أحد، فأول غزوته الخندق، وهو من بايع تحت الشجرة، وأمه [أم] أم المؤمنين حفصة بنت زينب بنت مظعون؛ أخت عثمان بن مطعون الجمحي. روى علماً كثيراً نافعاً عن النبي ﷺ، وعن أبيه، وأبي بكر، وعثمان، وعلي، وبلال، وصهيب، وعامر بن ربيعة، وزيد بن ثابت، ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٣/٤).

(١٨٢) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السن جستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، رقم الحديث ٣٦٦٩ (٣٢٤/٣)، قال عنه الالباني حديث صحيح.

(١٨٣) عائشة أم المؤمنين، بنت الإمام الصديق الأكبر خليفة رسول الله ﷺ، أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن نعيم بن مرة بن كعب بن لوي القرشية التيمية المكية النبوية أم المؤمنين زوجة النبي ﷺ، أفقه نساء الأمة على الإطلاق. وأمها هي أم رومان بنت عامر بن عوير بن عبد شمس بن عتاب ابن أذينة الكنانية. فروت عنه: علماً كثيراً طيباً مباركاً فيه. وعن أبيها وعن عمر وفاطمة وسعد وحمزة بن عمرو الإسلامي وجدامه بنت وهب. حدث عنها: إبراهيم بن يزيد النخعي مرسلاً وإبراهيم بن يزيد التيمي "مسند عائشة": يبلغ ألفين ومترين وعشرة أحاديث. اتفق لها البخاري وسلم على مئة وأربعة وسبعين حديثاً وانفرد البخاري بأربعة وخمسين وانفرد مسلم بستة وستين. وعائشة ومن ولد في الإسلام وهي أصغر من فاطمة بثماني سنين. وكانت تقول لم أعقل أبيوي إلا وها يدينان الدين. (توفيت سنة ٥٨ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٢٦/٣).

(١٨٤) صحيح البخاري، كتاب الأشربة- باب الخمر من العسل وهو البعض، رقم الحديث ٥٥٨٥ (١٠٥/٧).

(١٨٥) الإمام العلامة، الحافظ اللغوي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف. ولد سنة بضع عشرة وثلاث مائة. أخذ الفقه على مذهب الشافعى عن أبي بكر القفال الشاشى، وأبي علي بن أبي هريرة، ونظرائهم. سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩٦/١٢).

(١٨٦) ينظر: مفاتيح الغيب للإمام الرازى (٣٩٦-٣٩٧/٦).

- (١٨٧) ينظر: اللباب لابن عادل الحنفي (٢٩/٤).
- (١٨٨) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (٣/٤٠٢).
- (١٨٩) سورة البقرة الآية (٢٢٨).
- (١٩٠) التحرير والتنوير (٤٠٠/٢).
- (١٩١) سورة البقرة من الآية (٢٢٨).
- (١٩٢) سورة البقرة من الآية (٢٢٩).
- (١٩٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٩).
- (١٩٤) تفسير الماتريدي (تأویلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣ هـ) د. مجدي باسلوم دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، (٢/١٦٤).
- (١٩٥) ميمونة أم المؤمنين بنت الحارث بن حزن الهلالية (الولادة ٢٩ ق ٥٠ الوفاة ٥١ هـ) ابن بحير بن الهمز بن رويبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالية زوج النبي ﷺ وأخت أم الفضل زوجة العباس، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس. تزوجها أولاً: مسعود بن عمرو التقي قبل الإسلام، ففارقاها وتزوجها: أبو رهم بن عبد العزى، فمات. فتزوج بها النبي ﷺ في وقت فراغه من عمرة القضاء، سنة سبع، في ذي القعدة، وكانت من سادات النساء. روت: عدة أحاديث. حدث عنها: ابن عباس، وابن أختها الآخر؛ عبد الله بن شداد بن الهاد، وعبد بن السباق، وعبد الرحمن بن السائب الهلالي، وابن أختها الرابع؛ يزيد بن الأصم، وكريب مولى ابن عباس، ومولاه؛ سليمان بن يسار، وأخوه: عطاء بن يسار، وأخرون.. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٢٣٨-٢٣٩).
- (١٩٦) الغنية لطالي طريق الحق عز وجل، عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد، محبي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي (ت: ٥٦١ هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، (١/١٠١).
- (١٩٧) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧ هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الاستاذ نظير الساعدي دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، (٢/١٧٢-١٧٣).
- (١٩٨) سنن الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذى، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، رقم الحديث ١١٦٣ (٣/٤٥٩)، قال عنه الالباني (حديث حسن).
- (١٩٩) صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألبانى، لم أجد الحديث بالصيغة المذكورة انما وجد بهذه الصيغة ، رقم الحديث ١١٣٢ (١١٣٢) (اتّقُوا الله في الضعيفين: المُمْلُوكِ والمَرْأَة) رواه [ابن عساكر] عن ابن عمر. [حكم الألبانى] (ضعيف) انظر حديث رقم: ١١٩ في ضعيف الجامع.
- (٢٠٠) سورة النساء من الآية (٤/٣).
- (٢٠١) صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقروري الألبانى (ت: ١٤٢٠ هـ) المكتب الإسلامي، رقم الحديث ٥٢٩٤ (٢/٩٣٧)، خلاصة حكم المحدث (صحيح).

- (٢٠٢) مفاتيح الغيب للرازي (٤٤١/٦).
- (٢٠٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢٣/٣).
- (٢٠٤) ينظر: روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوي ، المولى أبو الفداء (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت (٣٥٥/١).
- (٢٠٥) سورة النساء الآية (١١).
- (٢٠٦) عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتنا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإن عمها أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالاً ولا تتكحان إلا ولهمما مال، قال: يقضى الله في ذلك فنزلت: آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما، فقال: أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمها الثمن، وما بقي فهو لك. قال عنه الترمذى هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حدث عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد رواه شريك أيضاً، عن عبد الله بن محمد بن عقيل. سنن الترمذى، رقم الحديث ٤٨٥/٣).
- (٢٠٧) التحرير والتبيير (٢٥٨/٤).
- (٢٠٨) عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير، الإمام (٥٨٠-٥١٥)، العلامة، الحافظشيخ الحرث، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي، المكي، صاحب التصانيف وأول من دون العلم بمكة . مولى أمية بن خالد. وقيل: كان جده جرير عبداً لأم حبيب بنت جر زوجة عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي، فنسب ولاؤه إليه. وهو عبد رومي. وكان لابن جرير أخ اسمه محمد لا يكاد يعرف. وابن اسمه محمد حدث عن عطاء بن أبي رباح فأكثر وجوده، وعن ابن أبي مليكة، ونافع مولى ابن عمر، وطاوس حديثاً واحداً قوله. وذكر أنه أخذ أحاديث صفية بنت شيبة، وأراد أن يدخل عليها، فما اتفق. وأخذ عن مجاهد حرفين من القراءات، وميمون بن مهران، ويوسف بن ماهك، وعمرو بن شعيب، وعمرو بن دينار و قال: جالست عمرو بن دينار بعدما فرغت من عطاء تسع سنين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٩/٦).
- (٢٠٩) سورة النساء من الآية (١١).
- (٢١٠) صحيح البخاري، رقم الحديث ٤٥٧٧ (٤٣/٦).
- (٢١١) أسباب النزول للواحدى (١٤٥-١٤٤).
- (٢١٢) سورة النساء من الآية (١١).
- (٢١٣) جامع البيان في تأويل القرآن للطبرى، (٣٤/٧).
- (٢١٤) سورة النساء من الآية (١٢٦).
- (٢١٥) سورة النساء من الآية (١١).
- (٢١٦) سورة النساء من الآية (١٧٦).
- (٢١٧) تأویلات أهل السنة للماتريدي (٤٠/٣).
- (٢١٨) سورة النساء من الآية (١١).
- (٢١٩) تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المرزوقي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعى (ت: ٤٨٩هـ) (٤٠١/١).
- (٢٢٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازى البيضاوى (ت: ٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلى دار إحياء التراث العربى - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ ، (٦٣/٢)، (٢٢٦/٢).
- (٢٢١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٢٦/٢).
- (٢٢٢) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات وال سور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (٢٠٥/٥).
- (٢٢٣) سورة النساء الآيات (١٦-١٥).

- (٢٢٤) ابن الفرس، (٥٢٤ - ٥٥٩٩هـ) عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، أبو عبد الله المعروف بابن الفرس: قاضٍ أندلسي، من علماء غرناطة. ولِي القضاء بجزيرة شقر، ثم في وادي آش، ثم في جيان. وأخيراً بغرناطة، وجعل إلى النظر في الحسبة والشرطة. وتوفي في إلبرة. له تأليف، منها "كتاب أحكام القرآن" فرغ من تأليفه بمرسية سنة ٥٥٣هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (١٦٨/٤).
- (٢٢٥) التحرير والتتوير (٢٦٩/٤).
- (٢٢٦) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٢٤/٥).
- (٢٢٧) المنحة الإلهية في شرح الفتوى الحموية لشيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ).
- المؤلف: محمد بن خليفة بن علي التميمي اعتنى به وأعده للنشر: عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد دار الأماجد للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م، (٧٩/٢).
- (٢٢٨) سيف الدين الأدمي (٦٣١-٥٥١هـ) علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الأدمي: أصولي، باحث. أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها، وتعلم في بغداد والشام. وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر وحسده بعض الفقهاء فتصubوا عليه ونسبوه إلى فساد القاعدة والتعطيل ومذهب الفلسفه، فخرج مستخفيا إلى حماة "ومنها إلى" دمشق "فتفقى بها. له نحو عشرين مصنفاً، منها "الإحكام في أصول الأحكام" أربعة أجزاء، و"مختصره" متنه السول" و"أبكار الأفكار" في طوبقو، الأول والثاني منه، في علم الكلام، و"باب الأباب" و" دقائق الحقائق. ينظر: الأعلام للزركلي، (٣٣٣-٣٣٢/٤).
- (٢٢٩) ابن الصيرفي (٧٧٣ - ٨٤٤هـ) علي بن عثمان بن عمر، أبو الحسن، علاء الدين، ابن الصيرفي: فقيه شافعي، من أهل دمشق، مولداً ووفاة. زار القاهرة سنة ٨٠٣هـ وناب في الحكم في أواخر عمره. من كتبه "الوصول إلى ما في الرافعي من الأصول" و"نتائج الفكر ترتيب مسائل المنهاج على المختصر" أربع مجلدات، وكتاب "خطب" و"زاد السائرین في فقه الصالحين في شرح التنبیه، ينظر: الأعلام للزركلي، (٣١٢/٤).
- (٢٣٠) الشیرازی (٣٩٣ - ٤٧٦هـ) إبراهيم بن علي بن يوسف الفیروزآبادی الشیرازی، أبو إسحاق: العالمة المناظر. ولد في فيروزآباد (بفارس) وانتقل إلى شیراز فقرأ على علمائهما. وانصرف إلى البصرة ومنها إلى بغداد (سنة ٤١٥هـ) فأتم ما بدأ به من الدرس والبحث. ، فكان مرجع الطالب ومفتى الأمة في عصره. . وبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، فكان يدرس فيها ويديرها. عاش فقيراً صابراً. وله تصانيف كثيرة، منها (التنبیه) و(المهدب) في الفقه، و(التبصرة) في أصول الشافعية، و(طبقات الفقهاء) و(اللمع) في أصول الفقه، وشرحه. مات في بغداد وصلى عليه المقتدى العباسي. ينظر: الأعلام للزركلي، (٥١/١).
- (٢٣١) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي (ت: ٦٣١هـ) المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، (١١٥/٣).
- (٢٣٢) سورة النساء الآية (١٥).
- (٢٣٣) سورة النور من الآية (٢).
- (٢٣٤) المسند الصحيح المختصر (صحیح مسلم) رقم الحديث ١٦٩٠ (١٣١٦ / ٣)، كتاب الحدود، باب حد الزنى.
- (٢٣٥) تفسير الإمام الشافعی، الشافعی أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ) جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرمان (رسالة دكتوراه) دار التمرينية - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (٥٤٧-٥٤٦/٢).

- (٢٣٦) سورة النساء من الآية (١٥).
(٢٣٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (٢٨ / ٢).
(٢٣٨) سورة النساء من الآية (١٥).
(٢٣٩) سورة النور من الآية (٢).
(٢٤٠) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازبي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ، ٨٩٢-٨٩٣هـ.
(٢٤١) ابن جُزِيَ الْكُلْبِي (٦٩٣هـ - ٧٤١هـ) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم: فقيه من العلماء بالأصول واللغة. من أهل غرناطة. من كتبه "القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية" بتونس، و"تقريب الوصول إلى علم الأصول" و"الفوائد العامة في لحن العامة" و"التسهيل لعلوم التنزيل" تفسير، و"الأنوار السنوية في الألفاظ السنوية" و"وسيلة المسلم" في تهذيب صحيح مسلم، و"البارك في قراءة نافع" وهو من شيوخ لسان الدين ابن الخطيب. ينظر: الأعلام للزركي، (٣٢٥ / ٥).
(٢٤٢) سورة النساء من الآية (١٧).
(٢٤٣) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ، (١٨٣ / ١).
(٢٤٤) ينظر: روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوي ، المولى أبو الفداء (ت: ١١٢٧هـ) دار الفكر- بيروت، (١٧٧ / ٢).
(٢٤٥) سورة النور الآية (٢).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن عاشور ومنهجه في التفسير، الرئيس، عبد الله بن إبراهيم ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام ١٤٠٨هـ.

٢. الإجماع للدكتور عبد الفتاح حسني.

٣. الإحکام في أصول الأحكام، أبو الحسن سید الدین علی بن أبي علی بن محمد بن سالم الثعلبی الأمدی (ت: ٦٣١هـ) المحقق: عبد الرزاق عفیفی، المکتب الإسلامی، بيروت- دمشق- لبنان.
٤. الإحکام في أصول الأحكام، علی بن محمد الأمدی علیه: عبد الرزاق عفیفی، المکتب الإسلامی، دمشق - بيروت الطبعة: الثانية، ٢١٤٠٢هـ.

٥. آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويمًا، علی بن سعد بن صالح الضویحي.

٦. أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علی بن محمد بن علی الواحدی، النیسابوری، الشافعی (ت: ٤٦٨هـ) المحقق: عصام بن عبد المحسن الحمیدان قال المحقق: قمت بتوثيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخريجاً مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد دار الإصلاح - الدمام الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة - بيروت.
٨. أصول الفقه وابن تيمية، صالح بن عبد العزيز آل منصور حالة الفهرسة: غير مفهرس، دار النصر للطباعة الإسلامية سنة النشر: ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
٩. الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغزناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ).
١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ) قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وأثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التحرير: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
١١. الأعلام، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦ هـ) دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
١٢. أنوار البروق في أنواع الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤ هـ)، عالم الكتب الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥ هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
١٤. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) دار الكتبية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
١٥. التحرير والتتوير «تحريير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
١٦. تحقيق ودراسة:الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد
١٧. ترجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، سنة النشر ١٩٩٤ م.
١٨. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغزناطي (ت: ٧٤١ هـ) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

١٩. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتابع الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٦٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز - د. عبد الله رباعي، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية الطبعة: الأولى، ٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٠. تعدد الخلفاء ووحدة الأمة فقهاً وتاريخاً ومستقبلاً، الدكتور محمد خلون نورس مالكي، رسالة دكتوراه - قسم الفقه الإسلامي وأصوله / جامعة دمشق عام النشر: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢١. تفسير الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ) جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفراخ (رسالة دكتوراه) دار التدميرية - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٢. تفسير الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ) جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٣. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرazi ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.
٢٤. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٥. تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المرزوقي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٩٤هـ).
٢٦. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) د. مجدي باسلوم دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٧. تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوريدي (ت: ٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، (٧٢-٧١/١).

٢٨. تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
٢٩. تفسير مقائيل بن سليمان، أبو الحسن مقائيل بن سليمان بن بشير الأزدي البخري (ت: ١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.
٣٠. التقرير والتحبير، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ١٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣١. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملاني، أبو جعفر الطبرى (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (بصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٣. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصارى الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٣٤. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعى (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٥. حجية الإجماع" للدكتور عدنان السرميني.
٣٦. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.
٣٧. ديوان امرئ القيس، امروء القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بنى آكل المرار (ت: ٥٤٥هـ) اعتبرت به: عبد الرحمن المصطاوى دار المعرفة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٨. روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتى ، المولى أبو الفداء (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.

٣٩. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثانية ٤٢٣-٥١٤٢٣هـ.
٤٠. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٤١. سنن الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الصحاك، الترمذى، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر: ١٩٩٨م.
٤٢. شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، مكتبة صباح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٤٣. شرح الكوكب المنير، تقى الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزىه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٤. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، (ت: ٧٩١هـ) دار المعارف النعmaniية سنة النشر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م مكان النشر باكستان.
٤٥. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
٤٦. شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور / بلقاسم الغالي.
٤٧. صحيح الجامع الصغير وزياته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقرودي الألبانى (ت: ٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي.
٤٨. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياته، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).
٤٩. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، بدون ناشر الطبعة : الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٠. علام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥١. الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي (ت: ٥٦١هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٢. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٣. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٤. كتاب الفروع ومعه تصحيف الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامياني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥٥. كشف الأسرار شرح أصول البذوي لعبد العزيز البخاري.
٥٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الشعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٧. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنباري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
٥٩. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٠. المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن نعيمية الحراني (ت: ٥٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقة: محمد بن عبد الرحمن بن اسم، (ت: ٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ٤١٤هـ.
٦١. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت: ٥٥٠هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ٤١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٦٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ مسلم بن الحاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٦٣. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٤. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) دار مكتبة الحياة - بيروت عام النشر: [١٣٧٧-١٣٨٠هـ] ج ٢ / ١٣٧٧-١٩٥٨م ، ج ٣ / ١٣٧٨-١٩٥٩م ، ج ٤ / ١٣٧٩-١٩٦٠م ج ٥ / ١٣٨٠-١٩٦٠م.
٦٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القرزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٦. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة- ٤٢٠هـ.
٦٧. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر عام النشر: ٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٨. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة.
٦٩. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولی الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨هـ) المحقق: عبد الله محمد الدرويش، حالة الفهرسة: غير مفهرس، دار يعرب سنة النشر: ٤٢٥ - ٢٠٠٤م.
٧٠. المنحة الإلهية في شرح الفتوى الحموية لشيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن نعيمية (ت: ٧٢٨هـ) محمد بن خليفة بن علي التميمي اعتنى به وأعده للنشر: عبد الجبار

بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد دار الأماجـد للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م.

٧١. المهدب لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة.

٧٢. المواقف في علم الكلام، أبي الفضل عبد الرحمن بن احمد عضد الدين الايجي (ت: ٧٥٦)، عالم الكتب بيروت.

٧٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧٤. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧٥. الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (ت: ١٣٥٥هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.

٧٦. وشرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، (٤٧/٣)، وأصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.

٧٧. الوصول إلى الأصول، احمد بن علي بن برهان البغدادي (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد علي بن زينيد، مكتبة المعارف الرياض.

Sources and references

The Holy Quran

1. Ibn Ashour and His Methodology in Interpretation, by Abdullah bin Ibrahim Al-Rais, Master's Thesis, Imam University, 1408 AH.
2. Consensus, by Dr. Abdel Fattah Hosni.
3. Al-Ihkam in the Principles of Rulings, by Abu Al-Hasan Sayyid Al-Din Ali bin Abi Ali bin Muhammad bin Salem Al-Thalabi Al-Amidi (d. 631 AH), edited by Abdul Razzaq Afifi, Islamic Office, Beirut-Damascus-Lebanon.
4. Al-Ihkam in the Principles of Rulings, by Ali bin Muhammad Al-Amidi, commented on by Abdul Razzaq Afifi, Islamic Office, Damascus – Beirut, 2nd Edition, 1402 AH.
5. The Fundamentalist Opinions of the Mu'tazila: A Study and Evaluation, by Ali bin Saad bin Saleh Al-Duwaihi.
6. Reasons for the Revelation of the Quran, by Abu Al-Hasan Ali bin Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Wahidi Al-Naysaburi Al-Shafi'i (d. 468 AH), edited by Issam bin Abdul Mohsin Al-Humaidan. The editor states: "By the grace of Allah, I have thoroughly verified the hadiths of the book based on scholarly references or my own analysis of their chains of transmission." Dar Al-Islah – Dammam, 2nd Edition, 1412 AH - 1992 AD.
7. Usul Al-Sarakhsî, by Muhammad bin Ahmad bin Abi Sahl Shams Al-A'îma Al-Sarakhsî (d. 483 AH), Dar Al-Mâ'rifa – Beirut.
8. The Principles of Jurisprudence and Ibn Taymiyyah, by Saleh bin Abdulaziz Al-Mansour, unpublished index, Dar Al-Nâsr for Islamic Printing, Year of Publication: 1405 AH – 1985 AD.
9. Al-I'tisam, by Ibrahim bin Musa bin Muhammad Al-Lakhmi Al-Gharnati, known as Al-Shatibi (d. 790 AH).
10. I'lâm Al-Muwaqqi'in 'an Rabb Al-'Alamin, by Abu Abdullâh Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub, known as Ibn Qayyim Al-Jawziyya (d. 751 AH), presented, annotated, and hadiths verified by Abu Ubaydah Mashhur bin Hasan Al-Salman, assisted in verification by Abu Umar Ahmed Abdullâh Ahmed, Ibn Al-Jawzi Publishing & Distribution, Saudi Arabia, 1st Edition, 1423 AH.
11. Al-A'lâm, by Khair Al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Al-Zarkali Al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar Al-'Ilm Lil-Malayin, 15th Edition, May 2002.
12. Anwar Al-Burouq in Anwa' Al-Furouq, by Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmad bin Idris bin Abdul Rahman Al-Maliki, known as Al-Qarafi (d. 684 AH), Alam Al-Kutub, unspecified edition and date.
13. Anwar Al-Tanzil wa Asrar Al-Ta'wil, by Nasir Al-Din Abu Sa'id Abdullah bin Umar bin Muhammad Al-Shirazi Al-Baydawi (d. 685 AH),

- edited by Muhammad Abdul Rahman Al-Mar'ashli, Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi – Beirut, 1st Edition, 1418 AH.
14. Al-Bahr Al-Muhit fi Usul Al-Fiqh, by Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadir Al-Zarkashi (d. 794 AH), Dar Al-Kutbi, 1st Edition, 1414 AH - 1994 AD.
15. Al-Tahrir wal-Tanwir, "Clarification of the Precise Meaning and Illumination of the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book", by Muhammad Al-Tahir bin Muhammad bin Muhammad Al-Tahir bin Ashour Al-Tunisi (d. 1393 AH), Tunisian Publishing House – Tunisia, Year of Publication: 1984 AH.
16. Verification and Study: Volume 1 by Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Al-Shaqir, Volume 2 by Dr. Saad bin Abdullah Al-Humayd.
17. Biographies of Tunisian Authors, by Muhammad Mahfouz, Year of Publication: 1994 AD.
18. Al-Tashil li 'Ulum Al-Tanzil, by Abu Al-Qasim Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Abdullah, Ibn Juzayy Al-Kalbi Al-Gharnati (d. 741 AH), edited by Dr. Abdullah Al-Khalidi, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam – Beirut, 1st Edition, 1416 AH.
19. Tashrif Al-Masami' bi Jam' Al-Jawami' li Taj Al-Din Al-Subki, by Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadir Al-Zarkashi Al-Shafi'i (d. 794 AH), studied and verified by Dr. Sayed Abdul Aziz and Dr. Abdullah Rabi', lecturers at the Faculty of Islamic Studies and Arabic at Al-Azhar University, Qurtuba Library for Scientific Research and Heritage Revival – Al-Makkiyah Library Distribution, 1st Edition, 418 AH - 1998 AD.
20. Multiplicity of Caliphs and the Unity of the Ummah: Jurisprudence, History, and Future Prospects, by Dr. Muhammad Khaldoun Ahmad Nawras Maliki, PhD Thesis - Department of Islamic Jurisprudence and Its Foundations, University of Damascus, Year of Publication: 1431 AH - 2010 AD.
21. Tafsir of Imam Al-Shafi'i, by Al-Shafi'i Abu Abdullah Muhammad bin Idris bin Abbas bin Uthman bin Shafi' bin Abdul Muttalib bin Hashim bin Abd Manaf Al-Muttalibi Al-Qurashi Al-Makki (d. 204 AH), compiled, verified, and studied by Dr. Ahmad bin Mustafa Al-Farran (PhD thesis), Dar Al-Tadmuriyyah - Saudi Arabia, 1st Edition, 1427 AH - 2006 AD.
22. Tafsir of Al-Raghib Al-Isfahani, by Abu Al-Qasim Al-Hussein bin Muhammad, known as Al-Raghib Al-Isfahani (d. 502 AH), Volume 1: Introduction and Tafsir of Al-Fatihah and Al-Baqarah, verified and studied by Dr. Muhammad Abdul Aziz Basyuni, College of Arts - Tanta University, 1st Edition, 1420 AH - 1999 AD.

23. Tafsir Al-Quran Al-'Azim by Ibn Abi Hatim, by Abu Muhammad Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Mundhir Al-Tamimi, Al-Hanżali, Al-Razi, known as Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), edited by As'ad Muhammad Al-Tayyib, Nizar Mustafa Al-Baz Library - Saudi Arabia, 3rd Edition, 1419 AH.
24. Tafsir Al-Quran Al-'Azim, by Abu Al-Fida' Ismail bin Umar bin Kathir Al-Qurashi Al-Basri then Al-Dimashqi (d. 774 AH), edited by Sami bin Muhammad Salama, Dar Taybah for Publishing & Distribution, 2nd Edition, 1420 AH - 1999 AD.
25. Tafsir Al-Quran, by Abu Al-Muzaffar Mansur bin Muhammad bin Abdul Jabbar bin Ahmad Al-Marwazi Al-Sam'ani Al-Tamimi Al-Hanafi then Al-Shafi'i (d. 489 AH).
26. Tafsir Al-Maturidi (Ta'wilat Ahl Al-Sunna), by Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud, Abu Mansur Al-Maturidi (d. 333 AH), edited by Dr. Majdi Baslum, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1426 AH - 2005 AD.
27. Al-Nukat Wal-Uyun (Commentary on the Quran) by Al-Mawardi, full name Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi, known as Al-Mawardi (died 450 AH), edited by Al-Sayyid Ibn Abd Al-Maqsoud Ibn Abd Al-Rahim, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, Volume 1, Pages 71-72.
28. Tafsir Al-Maraghi (Commentary on the Quran) by Ahmad bin Mustafa Al-Maraghi (died 1371 AH), published by Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Library and Printing House, Cairo, first edition, 1365 AH (1946 CE).
29. Tafsir Muqatil bin Suleiman (Commentary on the Quran) by Abu Al-Hasan Muqatil bin Suleiman bin Basheer Al-Azdi Al-Balkhi (died 150 AH), edited by Abdullah Mahmoud Shahat, published by Dar Ihya Al-Turath, Beirut, first edition, 1423 AH.
30. Taqrir Wa Tahbir by Abu Abdullah Shams Al-Din Muhammad bin Muhammad bin Muhammad, known as Ibn Amir Haj (died 879 AH), published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, second edition, 1403 AH (1983 CE).
31. Jami' Al-Bayan Fi Ta'wil Al-Qur'an (Comprehensive Explanation of the Interpretation of the Quran) by Abu Ja'far Muhammad bin Jarir Al-Tabari (died 310 AH), edited by Ahmad Muhammad Shakir, published by Al-Risalah Foundation, first edition, 1420 AH (2000 CE).
32. Sahih Al-Bukhari by Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari Al-Juafi, edited by Muhammad Zuhair bin Nasir Al-Nasir,

published by Dar Touq Al-Najat (a reproduction of the Sultanate edition with added numbering by Muhammad Fouad Abd Al-Baqi), first edition, 1422 AH.

33. Al-Jami' Li Ahkam Al-Qur'an (Comprehensive Commentary on the Quran) by Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Farah Al-Ansari Al-Khazraji Al-Qurtubi (died 671 AH), edited by Ahmad Al-Bardoni and Ibrahim Al-Atfayesh, published by Dar Al-Kutub Al-Masriyyah, Cairo, second edition, 1384 AH (1964 CE).

34. Hashiyat Al-Attar Ala Sharh Al-Jalal Al-Mahalli Ala Jam' Al-Jawami' by Hassan bin Muhammad bin Mahmoud Al-Attar Al-Shafi'i (died 1250 AH), published by Dar Al-Kutub Al-Illiyyah, with no edition or publication date specified.

35. Hujiyat Al-Ijma' (The Authority of Consensus) by Dr. Adnan Al-Sarmani.

36. Al-Durr Al-Manthur (Scattered Pearls) by Jalal Al-Din Al-Suyuti (died 911 AH), published by Dar Al-Fikr, Beirut.

37. Diwan Imru' Al-Qais (Collection of Poetry) by Imru' Al-Qais bin Hujr bin Al-Harith Al-Kindi (died 545 CE), cared for by Abd Al-Rahman Al-Mustaoui, published by Dar Al-Ma'arifah, Beirut, second edition, 1425 AH (2004 CE).

38. Ruh Al-Bayan (Spirit of Explanation) by Ismail Haqqi bin Mustafa Al-Istanbuli Al-Hanafi Al-Khalwati Al-Mawla Abu Al-Fida (died 1127 AH), published by Dar Al-Fikr, Beirut.

39. Rawdat Al-Nazir Wa Jannah Al-Nazir Fi Usul Al-Fiqh by Abu Muhammad Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmad bin Muhammad bin Qudamah Al-Jama'ili Al-Maqdisi (died 620 AH), known as Ibn Qudamah, published by Al-Rayyan Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, second edition, 1423 AH (2002 CE).

40. Sunan Abi Dawood by Abu Dawood Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bishr bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijistani (died 275 AH), edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abd Al-Hamid, published by Al-Maktabah Al-Asriyyah, Saida-Beirut.

41. Sunan Al-Tirmidhi by Muhammad bin Isa bin Sura bin Musa bin Al-Dahhak Al-Tirmidhi (died 279 AH), edited by Bashar Awwad Ma'ruf, published by Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, published in 1998 CE.

42. Sharh Al-Talwih Ala Al-Tawdih by Sa'ad Al-Din Masud bin Umar Al-Taftazani (died 793 AH), published by Sobih Library, Cairo, with no edition or publication date specified.

43. Sharh Al-Kawkab Al-Munir by Taqi Al-Din Abu Al-Baqqa Muhammad bin Ahmad bin Abdulaziz bin Ali Al-Futuhy Al-Hanbali (died

972 AH), edited by Muhammad Al-Zuhayli and Nazih Hamad, published by Al-Obaikan Library, second edition, 1418 AH (1997 CE).

44. Sharh Al-Maqasid Fi ‘Ilm Al-Kalam by Sa’ad Al-Din Masud bin Umar bin Abdullah Al-Taftazani (died 791 AH), published by Dar Al-Ma’arif Al-Numaniyyah in Pakistan, 1401 AH (1981 CE).

45. Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqt bin Abdullah Al-Rumi Al-Hamawi (died 626 AH), published by Dar Sader, Beirut, second edition, 1995 CE.

46. Sheikh Al-Jami’ Al-Azam Muhammad Al-Tahir bin Ashour / Belqasim Al-Ghali.

47. Sahih Al-Jami’ Al-Saghir Wa Ziyadaatuhu by Abu Abdul Rahman Muhammad Nasir Al-Din bin Al-Hajj Nuh bin Najati bin Adam Al-Albani (died 1420 AH), published by Al-Maktab Al-Islami.

48. Sahih Wa Da’if Al-Jami’ Al-Saghir Wa Ziyadaatuhu by Abd Al-Rahman bin Abi Bakr Jalal Al-Din Al-Suyuti (died 911 AH).

49. Al-Udda Fi Usul Al-Fiqh by Qadi Abu Ya’la Muhammad bin Al-Husayn bin Muhammad bin Khalaf Ibn Al-Fara’ (died 458 AH), edited by Dr. Ahmad bin Ali bin Sir Al-Mubarki, published by Imam Muhammad bin Saud Islamic University, second edition, 1410 AH (1990 CE).

50. ‘Ilam Al-Muwaqqi’in ‘An Rabb Al-Alamin by Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Sa’ad Shams Al-Din Ibn Qayyim Al-Jawziyyah (died 751 AH), edited by Muhammad Abd Al-Salam Ibrahim, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1411 AH (1991 CE).

51. Al-Ghunyah Li-Talibi Tareeq Al-Haqq Aziz Jalaluh by Abdul Qadir bin Musa bin Abdullah bin Janki Dost Al-Hasani, known as Abu Muhammad Muhyi Al-Din Al-Jilani, or Al-Kilani, or Al-Jili (died 561 AH), edited by Abu Abd Al-Rahman Salah bin Muhammad bin Awuida, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1417 AH (1997 CE).

52. Al-Qamus Al-Muhit (The Comprehensive Dictionary) by Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Ya’qub Al-Firuzabadi (died 817 AH), edited by the Heritage Research Office at Al-Risalah Foundation, supervised by Muhammad Na’eem Al-‘Arqasusi, published by Al-Risalah Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, eighth edition, 1426 AH (2005 CE).

53. Kitab Al-Ta’rifat (The Book of Definitions) by Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (died 816 AH), edited and verified by a group of scholars, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1403 AH (1983 CE).

54. Kitab Al-Furu' Wa Ma'ahu Tas'hih Al-Furu' (The Book of Branches Along With Correction of Branches) by Ala' Al-Din Ali bin Suleiman Al-Mardawi and Shams Al-Din Muhammad bin Muflīh Al-Maqdisi Al-Ramini Al-Hanbali (died 763 AH), edited by Abdullāh bin Abdul-Muhsin Al-Turki, published by Al-Risalah Foundation, first edition, 1424 AH (2003 CE).
55. Kashf Al-Asrar Sharh Usul Al-Bazdawi by Abdul Aziz Al-Bukhari.
56. Al-Kashf Wa Al-Bayan Fi Tafsir Al-Quran (The Explanation and Clarification in Interpreting the Quran) by Abu Ishaq Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim Al-Thalabi (died 427 AH), edited by Imam Abu Muhammad Ibn Ashour, reviewed and audited by professor Nazir Al-Sa'idi, published by Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, first edition, 1422 AH (2002 CE).
57. Al-Lubab Fi 'Ulum Al-Kitab (The Core in the Sciences of the Book) by Abu Hafs Siraj Al-Din Umar bin Ali bin Adil Al-Hanbali Al-Dimashqi Al-Numani (died 775 AH), edited by Sheikh Adel Ahmad Abd Al-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1419 AH (1998 CE).
58. Lisan Al-Arab (The Language of the Arabs) by Muhammad bin Makram bin Ali, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din Ibn Manzur Al-Ansari Al-Ruwaifi Al-Afriki (died 711 AH), published by Dar Sader, Beirut, third edition, 1414 AH.
59. Mukhtar Al-Sihah (Selected Verifications) by Zain Al-Din Abu Abdullāh Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul-Qadir Al-Hanafi Al-Razi (died 666 AH), edited by Yusuf Al-Sheikh Muhammad, published by Al-Maktabah Al-Asriyyah and Al-Dar Al-Namudajiyyah, Beirut, Sidon, fifth edition, 1420 AH (1999 CE).
60. Al-Mustadrak Ala Majmu' Fatawa Sheikh Al-Islam (Supplement to the Collected Fatwas of Sheikh Al-Islam) by Taqi Al-Din Ahmad bin Abdul-Halim Ibn Taymiyyah (died 728 AH), compiled and arranged by Muhammad bin Abdul-Rahman Ibn Isam (died 1421 AH), first edition, 1418 AH.
61. Al-Mustasfa (The Chosen) by Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tusi (died 505 AH), edited by Muhammad Abd Al-Salam Abd Al-Shafi, published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, first edition, 1413 AH (1993 CE).
62. Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar Bi-Naql Al-Adl An Al-Adl Illa Rasul Allah by Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hasan Al-Qushayri Al-Nisaburi (died 261 AH), edited by Muhammad Fouad Abd Al-Baqi, published by Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

63. Ma'ani Al-Quran Wa I'rabuhu (Meanings and Syntax of the Quran) by Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl Al-Zajjaj (died 311 AH), edited by Abdul Jalil Abdou Shalabi, published by Alam Al-Kutub, Beirut, first edition, 1408 AH (1988 CE).
64. Mu'jam Matn Al-Lugha (Lexicon of Language Texts – Modern Linguistic Encyclopedia) by Ahmad Reza (member of the Arab Scientific Assembly in Damascus), published by Dar Maktabat Al-Hayat, Beirut, published in phases: Volumes 1 and 2 in 1377 AH (1958 CE), Volume 3 in 1378 AH (1959 CE), Volume 4 in 1379 AH (1960 CE), Volume 5 in 1380 AH (1960 CE).
65. Mu'jam Maqayis Al-Lughah (Dictionary of Language Standards) by Ahmad bin Faris bin Zakariya Al-Qazwini Al-Razi, Abu Al-Hussein (died 395 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Harun, published by Dar Al-Fikr in 1399 AH (1979 CE).
66. Mafatih Al-Ghayb = Al-Tafsir Al-Kabir (Keys to the Unseen = The Great Commentary) by Abu Abdullah Muhammad bin Umar bin Al-Husain bin Al-Hussain Al-Taymi Al-Razi, known as Fakhr Al-Din Al-Razi, published by Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, third edition, 1420 AH.
67. Maqasid Al-Shari'ah Al-Islamiyyah (Purposes of Islamic Sharia) by Muhammad Al-Tahir bin Muhammad bin Muhammad Al-Tahir Ibn Ashour (died 1393 AH), edited by Muhammad Al-Habib Ibn Al-Khojah, published by the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Qatar, 1425 AH (2004 CE).
68. Maqasid Al-Shari'ah Al-Islamiyyah (Purposes of Islamic Sharia) by Muhammad Al-Tahir Ibn Ashour (died 1393 AH), edited by Muhammad Al-Habib Ibn Al-Khojah.
69. Muqaddimah Ibn Khaldun (Introduction of Ibn Khaldun) by Abd Al-Rahman bin Muhammad Ibn Khaldun Abu Zayd Al-Hadrami Al-Ishbili (died 808 AH), edited by Abdullah Muhammad Al-Darwish, not catalogued, published by Dar Ya'ruba, 1425 AH (2004 CE).
70. Al-Minha Al-Ilahiyyah Fi Sharh Al-Fatwa Al-Hamawiyyah Li-Sheikh Al-Islam Taqi Al-Din Ahmad Ibn Taymiyyah (died 728 AH) by Muhammad bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi, prepared and published by Abdul Jabbar bin Abdul Adhim bin Muhammad Al-Majid, published by Dar Al-Amjad for Printing and Publishing, first edition, 1444 AH (2022 CE).
71. Al-Muhadhab by Abdul Karim bin Ali bin Muhammad Al-Namlah.

72. Al-Mawaqif Fi ‘Ilm Al-Kalam (The Stances in Theology) by Abu Al-Fadl Abd Al-Rahman bin Ahmad Adud Al-Din Al-Iji (died 756 AH), published by Alam Al-Kutub, Beirut.
73. Nazm Al-Durar Fi Tanasub Al-Ayat Wa Al-Suwar (Arrangement of Pearls in the Relation Between Verses and Chapters) by Ibrahim bin Umar bin Hasan Al-Ribat bin Ali bin Abi Bakr Al-Biqai (died 885 AH), published by Dar Al-Kitab Al-Islami, Cairo.
74. Nazm Al-Durar Fi Tanasub Al-Ayat Wa Al-Suwar (Arrangement of Pearls in the Relation Between Verses and Chapters) by Ibrahim bin Umar Al-Biqai, published by Dar Al-Kitab Al-Islami, Cairo.
75. Al-Wadih Fi Usul Al-Fiqh (The Clear Book in the Principles of Jurisprudence) by Abu Al-Wafa Ali bin Aqil bin Muhammad Al-Baghdadi Al-Zafari (died 513 AH), edited by Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin Al-Turki, published by Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, first edition, 1999 CE.
76. Sharh Mukhtasar Al-Rawdah (Explanation of the Summary of the Garden) by Suleiman bin Abdul Qawi Al-Tufi Al-Sarsari (died 716 AH), edited by Abdullah bin Abdul-Muhsin Al-Turki, published by Al-Risalah Foundation, first edition, 1407 AH (1987 CE), and Usul Madhab Al-Imam Ahmad by Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin Al-Turki, published by Al-Risalah Foundation, 2000 CE.
77. **Al-Wusul Ila Al-Usul (Reaching the Fundamentals)** by Ahmad bin Ali bin Burhan Al-Baghdadi (died 518 AH), edited by Dr. Abdul Hamid Ali bin Zaneid, published by Maktabat Al-Ma’arif, Riyadh.